

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
من إعداد الطالبين:

محمد العلواني

عيسى بوعلام

بعنوان:

دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان البنكي

دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية

خلال الفترة (2008-2017)

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 24 / 06 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أد/ مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	غرداية	رئيسا
د/ عمي سعيد حمزة	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا ومقررا
أ/ بدة عيسى	أستاذ مساعد أ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 – 2018

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

محمد العلواني

عيسى بوعلام

بعنوان:

دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان البنكي

دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية

خلال الفترة (2008-2017)

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 24 / 06 / 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أد/ مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	غرداية	رئيسا
د/ عمي سعيد حمزة	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا ومقررا
أ/ بدة عيسى	أستاذ مساعد أ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 – 2018

اهداء الى روح ابي

لن أنساك أبدا

سأتذكرك في كل شيء

في كل يوم في كل ليلية، في صباح وفي كل مساء

سأتذكرك حين يحس قلبي بالأمل، أو حينما يجرب جنبي الألم

عند كل دمعة، عند كل ابتسامة، عند كل فرح

لأنني سأراك في كل ما حولي

أمامي وخلفي، قريب وبعيد، في الماضي وفي الحاضر

سأراك في كل حياة لأنك أنت الحياة

لقد نهش الموت من قلبي قطعة منه لأنه أخذك عني بعيدا

حيث لا أراك، لكنه لم يأخذ صورتك، ابتسامتك، كلماتك

لن أنساك يا قدوتي و يا مثلي الأعلى

رحمك الله يا أبي وأسكنك فسيح جنانه

"إن لله وان إليه راجعون" عيسى

الهدايا

إلى روح أمي الطاهرة داعيا لها بواسع الرحمة والمغفرة
إلى من سهر الليالي وعلمني الفضيلة أبي الكريم داعيا له بدوام الصحة
والعافية

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه، التي كانت لي

بحق أمًا، منبع الحنان والتفاني.... خالتي

إلى من كان دعائها سر نجاحي جدتي أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي الفاضلة وأبنائي الأغزاء

إلى أستاذي المشرف د. عمي سعيد حمزة عرفانا بالجميل

إلى من قاسمني هذا العمل :عيسى

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم لساني، إليهم جميعا أهدي ثمرة

جهدي.

محمد

شكر و عرفان

" ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل: 19

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سبيل الرشاد الذي أمدنا بالصبر والعزيمة ووفقنا لإنجاز هذه المذكورة، والصلاة والسلام على معلم البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين، أما بعد

نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الجميل إلى:

استاذنا الكريم: الدكتور. حمزة عمي سعيد على تفضله الإشراف على هذا البحث، وعلى التوجيهات والنصائح والتشجيع من أجل إتمامه.

كما نشكر الأستاذين: أبو هريرة عباس، الشيخ صالح أبو القاسم، اللذان جادا علينا بالوقت، الأفكار، والتوجيهات السديدة لإثراء هذه الدراسة

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين سنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم

وإلى كل من ساهم في انجاز هذه المذكورة من قريب أو من بعيد.

ملخص الدراسة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة النقدية وتأثيرها على هيكل الائتمان المصرفي مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2017 وذلك بدراسة مدى تأثير السياسة النقدية على هيكل الائتمان المصرفي في الجزائر خلال نفس الفترة ، حيث تمت فيها دراسة العلاقة الاحصائية التي تجمع بين السياسة النقدية وهيكل الائتمان المصرفي ، ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على التحليل الإحصائي حيث تم تطبيق طريقة مصفوفة الارتباط باستخدام برنامج SPSS20، وذلك بالاعتماد على هيكل الائتمان المصرفي (القطاع الخاص ، القطاع العام ، القطاع الإداري) و المتغيرات المؤثرة فيها (معدل إعادة الخصم ، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة) أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي وبالتجريب المتكرر أن معدل إعادة الخصم هي الأداة الكمية للسياسة النقدية التي تفسر التغير في هيكل الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة، والنتائج المتوصل إليها كانت ذات معنوية إحصائية حيث ظهر تأثير هذه الأداة على هيكل الائتمان المصرفي .

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، هيكل ائتمان، ائتمان قطاعي، معدل إعادة الخصم، احتياطي إلزامي، سوق المفتوحة.

Résumé :

Cette étude a abordé la question de la politique monétaire et son impact sur la structure du crédit bancaire avec une étude de cas de l'Algérie au cours de la période 2008-2017. En examinant l'impact de la politique monétaire sur la structure du crédit bancaire en Algérie au cours de la même période, lorsque l'étude a examiné la relation statistique entre la politique monétaire et la structure du crédit bancaire.

Dans le cadre de cette étude, il a été abordé la politique monétaire, la structure du crédit bancaire et la relation reliant les deux. Et pour traiter la problématique de la thèse et pour tester les hypothèses et puis une analyse statistique a été adoptée : la méthode de la matrice de corrélation a été appliquée à l'aide du programme SPSS20, et ce en fonction de la structure du crédit bancaire (secteur privé, secteur public, secteur administratif) et les variables qui les affectent (Taux de réescompte, réserve obligatoire, les opérations de l'open-market). Les résultats de l'analyse économique et des expérimentations répétées ont montré que le taux d'escompte est l'outil quantitatif de la politique monétaire, qui explique l'évolution de la structure du crédit bancaire au cours de la période d'étude.

Les résultats obtenus sont d'une signification statistique ; l'impact de cet outil (le Taux de réescompte) est manifeste sur la structure du crédit bancaire.

Mots clés : politique monétaire, structure de crédit, Taux de réescompte, réserve obligatoire, les opérations de l'open-market.

قائمة

المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	III
ملخص الدراسة	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الرموز والاختصارات	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	و
تمهيد	1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	2
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	19
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	29
تمهيد	30
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	31
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	42
خلاصة الفصل	53

55	الخاتمة
58	قائمة المصادر والمراجع
61	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
32	تطور أدوات السياسة (إعادة الخصم والاحتياطي القانوني) بحسب المدة 2008-2017	1
33	تطور أدوات السوق المفتوحة (سندات الخزينة) خلال الفترة 2008-2017	2
35	تطور القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2008-2017	3
36	تطور القروض الممنوحة للقطاع العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2017	4
38	تطور القروض الممنوحة للقطاع الإداري خلال الفترة 2008-2017	5
41	درجة الارتباط لمختلف قيم الارتباط	6
43	مصفوفة الارتباط Matrice de corrélations	7

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
5	المربع السحري لكالدور	1
32	منحنى بياني يمثل تطور معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي خلال فترة الدراسة	2
34	منحنى بياني يمثل تطورات السوق المفتوحة خلال الفترة 2008-2017	3
35	منحنى بياني لتطور القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2008-2017	4
37	منحنى بياني لتطور القروض الممنوحة للقطاع العام في الاقتصاد الجزائري خلال 2008-2017	5
38	منحنى بياني لتطور القروض الممنوحة للقطاع الإداري في الاقتصاد الجزائري خلال 2008-2017	6
40	شكل مصفوفة الارتباط	7

الرموز والاختصارات

الرمز او الاختصار	المفهوم
Se-prive	القطاع الخاص
Se-ad	القطاع الإداري
Se-pub	القطاع العام
Res-ob	الاحتياطي الإلزامي
T-desco	معدل إعادة الخصم
M-ouv-A	سياسة السوق المفتوحة (شراء السندات)
M-ouv-v	سياسة السوق المفتوحة (بيع السندات)
Pearson Correlation	معامل الارتباط
(p-value) sig (2-tailed)	دلالة معامل الارتباط
N	حجم العينة (عدد السنوات)
L'IEOM	L'Institut d'Emission d'Outre-Mer, établissement public français du Pacifique émetteur du franc
BCE	Banque Central Européenne

المقدمة

المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية حيث يستخدم البنك المركزي هذه السياسة من أجل تنفيذ وتحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة، بحيث تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بغية تحقيق جملة من الأهداف وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى تبعاً لحالتها الاقتصادية بمختلف قطاعاتها ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد، وظروفها واحتياجاتها، وكذا هيكلها ومؤسساتها الاقتصادية المختلفة، ولعل أهم هذه المؤسسات: البنوك التجارية وهذا لمزاولة نشاطها وفقاً لهذه السياسة من خلال عمليات منح الائتمان للاقتصاد، إذ يعتبر الائتمان البنكي عملية ضرورية وذات أهمية على الصعيد الاقتصادي والتي تتم عبر مراحل ووفقاً لمجموعة من الإجراءات والمعايير التحليلية، ولا بد لكل بنك عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة ائتمانية والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفته، وهذه السياسة تضمن سلامة الأموال المستثمرة، وتعتبر عملية منح الائتمان للعملاء هي أهم الخدمات التي تقدمها البنوك.

ولتفعيل دور السياسة النقدية، وهذا من خلال إعطاء أهمية أكبر لدور البنك المركزي على قمة النظام المصرفي وجعله المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية قامت الجزائر بعدة إصلاحات والمتمثلة في إصدار قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

ويعتبر قانون النقد والقرض وما تبعه من تعديلات (الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010) من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بهدف استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول على تنفيذ السياسة النقدية وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

إشكالية البحث:

إن عملية الائتمان تمثل ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن هذه الودائع ناتجة عن الكتلة النقدية المتواجدة بحوزة الأفراد والمؤسسات وبالتالي نجاح هذه العملية يعتمد على كيفية منح هذا الائتمان خاصة من خلال القطاعات المستهدفة وهذا وفقاً للسياسة النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان للتحكم في السيولة؛ كما أن اختيار الأدوات والوسائل المناسبة من طرف السلطات النقدية عامل مهم لتحقيق أهدافها المتمحورة حول التحكم في هيكل الائتمان البنكي وتعتبر سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي الإلزامي، ومعدل إعادة الخصم من الأساليب والأدوات

المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق هدفها مع اخذ الوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة بعين الاعتبار.

إن هيكل الائتمان من خلال ما سبق وبغرض تأصيل جوانب الموضوع من الناحية العلمية والتطبيقية، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى تأثير السياسة النقدية على هيكل الائتمان البنكي الممنوح في الجزائر؟

وبغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- بما يتأثر حجم الائتمان القطاعي في الجزائر؟

- كيف يمكن للسياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي أن تؤثر على هيكل الائتمان الممنوح في الجهاز المصرفي؟

- كيف يمكن التحكم في هيكل الائتمان في السوق المصرفية الجزائرية؟

وللإجابة على الأسئلة اعتمدنا الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر أدوات السياسة النقدية على حجم الائتمان البنكي الممنوح في الجزائر

الفرضيات الجزئية:

- يتعلق حجم الائتمان القطاعي بأسعار الفائدة المفروضة على القروض

- يتأثر هيكل الائتمان الممنوح بكل ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة التي يطبقها البنك المركزي

- يعتبر التحكم في سعر اعادة الخصم كفيلا بتوجيهه والتحكم في الائتمان القطاعي في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب ومبررات اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنه الذاتية، نذكر منها ما يلي:

- يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص، إضافة إلى الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع

- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان البنكي

- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية

- التعرف على الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
- التعرف على تطور هيكل الائتمان البنكي، ومعرفة العوامل المؤثر فيه

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة بالإضافة إلى اختبارات فرضيات الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على أدبيات السياسة النقدية من خلال التعرف على مفاهيمها، أنواعها، أدواتها، أهدافها، وقنوات إبلاغها
- البحث في العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية وهيكل الائتمان البنكي
- وضع نموذج قياسي يوضح أثر السياسة النقدية على هيكل الائتمان البنكي
- الوصول إلى توصيات مختلفة لتفعيل الدراسة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان البنكي في الجزائر خلال فترة الدراسة، باعتبار أن السياسة النقدية كانت ولا تزال من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات في مختلف الدول لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى أهمية الائتمان في اقتصاديات الدول والدفع بعجلة التنمية إلى المستويات التي تسعى إليها مختلف الدول.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على البنوك التجارية من خلال تقارير البنك المركزي الجزائري.
- الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2008 إلى 2017.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده، و الإجابة على الإشكالية المطروحة ، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي كونه يمكننا من توضيح الجوانب النظرية للموضوع ، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي، والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية و هيكل الائتمان البنكي و

الدراسات السابقة هذا بالنسبة للفصل الأول ، وإتباع منهج دراسة الحالة لاختيار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وحجم الائتمان القطاعي وهذا باستعمال الارتباط الخطي المتعدد والبيسط واللذان يساعدان في الكشف عن العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل باعتماد البرنامج الإحصائي SPSS20.

المراجع المعتمدة في الدراسة:

أثناء القيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على المراجع التالية:

- اعتماد المراجع ذات الصلة بالموضوع من كتب، مذكرات، دراسات سابقة، تقارير، ومجلات علمية باللغتين العربية والأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الأنترنت للحصول على الدراسات الحديثة وبعض البيانات.

صعوبات البحث:

- من أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء قيامنا بهذا البحث ما يلي:
- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف البنوك التجارية خاصة ما يتعلق بالتقارير السنوية.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: يخص الإطار النظري للسياسة النقدية والائتمان المصرفي حيث يتضمن مبحثين؛ المبحث الأول سنخصه لتقديم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمان المصرفي كل على حدى، بينما المبحث الثاني سيكون لتقديم بعض الدراسات السابقة ثم إجراء مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية، والتي ستكون في مبحثين بحيث المبحث الأول سيتناول الطريقة والأدوات المستخدمة، من خلال عرض وتحليل متغيرات الدراسة إضافة إلى تعريف النموذج المستعمل، بينما المبحث الثاني سيتم فيه عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

والتطبيقية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، لقيام البنك المركزي بإتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة لسياسة الاقتصادية، هذا من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان المصرفي بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة مما جعلها تمثل جزءا أساسيا ومهما من إجراءات السياسة الاقتصادية.

كما يعتر الائتمان المصرفي ذا أهمية بالغة على مستوى نشاط الأفراد أو المؤسسات، سواء من حيث حجمه في الاقتصاد او نوعه، كما تتجلى أهمية الائتمان أيضا من خلال مساهمته في النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية، وعليه ومن خلال هذا الفصل سيجيب عن سؤال يتعلق بالمفاهيم العامة للمتغيرات وذلك بتقديم مفاهيم تخص السياسة النقدية من خلال تعريفها، أهدافها، وأدواتها، وهيكل الائتمان المصرفي، من خلال تعريفه، أنواعه، أسس ومعايير منحه ، إضافة إلى العلاقة بين كل من السياسة النقدية وهيكل الائتمان ، وهذا من خلال المبحث الأول حيث خصص للجانب النظري، بينما المبحث الثاني تطبيقي خصص للدراسات السابقة التي لها علاقة بغية معرفة أهدافها والنتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على السياسة النقدية وذلك بالتطرق إلى تعريفها، وأدواتها، ثم الأهداف الأولية والوسطية لهذه السياسة، وكذا الأهداف النهائية المعرفة بالمرجع السحري كالدور، ومن ثم التعرّيج إلى مفاهيم عامة حول هيكل الائتمان المصرفي وأهدافها وسياسة الإقراض وأخيراً نحاول معرفة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الإقراض.

المطلب الأول: الإطار النظري لسياسة النقدية

سنتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم النظرية للسياسة النقدية والمتمثل في تعريف السياسة النقدية وكذا أهدافها والأدوات التي تستخدمها وقنوات نقلها للحصول على استقرار اقتصادي وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها حسب مدارس الفكر الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، وعرفت السياسة النقدية عدة تطورات عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، وتستخدم السياسة النقدية عدة أدوات منها الكيفية ومنها النوعية، كما أنها تستلزم قنوات إبلاغ للوصول إلى مختلف الأهداف المرجوة منها والتي تتدرج على ثلاث مستويات، وسوف يتم خلال هذا المبحث تسليط الضوء على هذه السياسة انطلاقاً من تعريفها وأنواعها ومختلف التطورات التي عرفتتها، وكذلك الأدوات التي تستخدمها وقنوات تأثيرها، وصولاً إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

- مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.¹
- السياسة النقدية تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة، والبنك المركزي، والخزينة، بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وكذا الاقتراض الحكومي، ومن هنا مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة، وعرض استخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشكيل أيضاً السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي، لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد.²
- السياسة النقدية إذن هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، والتي تتضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد باستخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ ومسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات أو تحسين الظروف، الأوضاع والمؤشرات التي

1 - عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 18.

2 - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 34.

تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية أو ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي خلال تبنى استراتيجية تضمن تحقيق هذا الاستقرار.

ثانياً: مفهوم السياسة النقدية

المدرسة الكلاسيكية:

تميزت النظرة للسياسة النقدية في القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود، التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باي ست ساي (say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل،³ وقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغيير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماماً ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة على تقديم الحلول في تلك الفترة، كما أن هذه الأزمة كذلك كشفت بما لا يدع مجالاً للشك قصور ومحدودية نظريات التقليديين - خاصة - ما تعلق بقانون المنافذ، وتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود، وبالتالي قصور النظرية النقدية التقليدية.

1. المدرسة الكينزية:

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينز كينز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست سباتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ ليكنز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دوراً أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بني

³ - بوروشة كريمة، أثر السياسة النقدية على اليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2015، ص 4

كينز نظريته على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلاءم السوق من الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية على علاج الاختلالات .

ووجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني و الدخل الوطني ، فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية ، لأنها لا قيمة لها ولا منفعة لها في حد ذاتها ، وهي مجرد وسيط للتبادل ، من ثم فالتغيرات النقدية تعد غير ذات أهمية في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي وتفسيره ، لكن كينز عارض هذا التصور ، وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات و الاحتياطات و المضاربة .

إلا أن النظرية النقدية ليكنز لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب على جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وشرح ما طرأ من أحداث بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي.

2. المدرسة النقدية:

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي بدأت لتأخذ مكانتها الأولى ، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل ما زالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة فيردمان ، التي حركت ساحة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقود ، و الدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصفة عامة بمعدل النمو الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية ، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء، وفي سنة 1956 طور فيردمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، رغم أنه يشير مرارا إلى فيشر في تحليله مما يوحي بان تحليله هو امتداد أو تطوير لتحليل فيشر إلا أن نظرية فيردمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كمبريدج منه إلى تحليل فيشر، أي أن نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي.

وعندما انتخبت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا سنة 1979 وريجان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت النظرية الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، على الرغم من أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تنقسم أهداف السياسة النقدية إلى نوعين أهداف نهائية وأهداف وسطية والتي من خلالها نصل إلى تحقيق الأهداف النهائية.

أولاً: الأهداف النهائية

هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام، والسياسة النقدية بشكل خاص هي:⁴

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

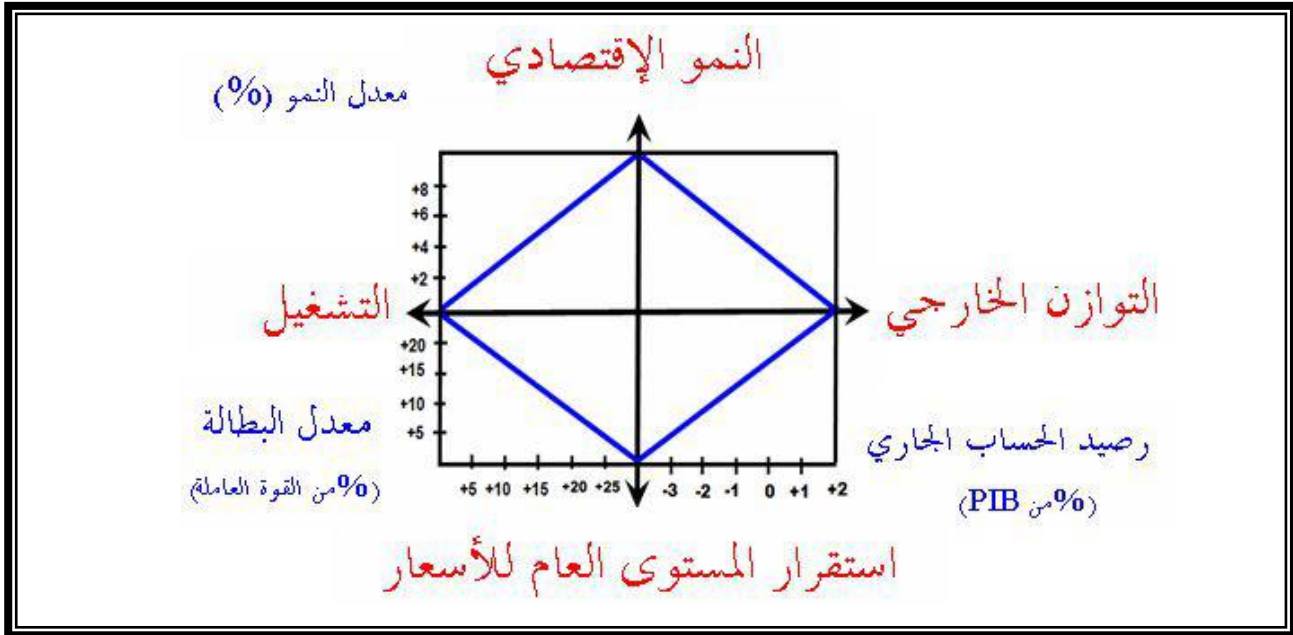
2- العمالة الكاملة.

3- تحقيق معدل نمو عالي.

4- توازن ميزان المدفوعات.

وطراً تطور على هذه الأهداف، بحيث قبل 1929 (أزمة الكساد) كان هدف السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية، هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم. لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر للسياسة النقدية وهو تحقيق العمالة الكاملة. بعدها مع منتصف خمسينيات القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عالي من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو تحقيق التوازن الخارجي من خلال ميزان المدفوعات. وهذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي " نيكولا كالدور " من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (1): المربع السحري لكالدور



المصدر: صلاح الدين كروش، البحث عن متلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2015،

ص 6

⁴ إكن لونييس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011،

ثانيا: الأهداف الواسطة

الأهداف الواسطة عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الواسطة فيما يلي:⁵

- 1- مجتمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية
- 2- ظروف سوق النقد: يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة وصعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين وموافقهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصد البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصد المفترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم او يومين.
- 3- أسعار الفائدة: تعرف أسعار الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية حقيقية والقابلة للإقراض.
- 4- سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف النقد مؤشرا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ويرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- 5- العرض النقدي: يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تجديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها أو العملة أو النقود.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

أولا: الأدوات النوعية (المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع او لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها⁶:

1- تأطير الائتمان:

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية إداريا وبطريقة مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة، أي أن البنوك التجارية مجبرة على عدم تجاوز القروض الممنوحة من طرفها حدا معينا.

2- تحديد النسبة الدنيا للسيولة:

ويقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط

⁵ زينب زواري فرحات، دواصة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر (1990-2014) ، ماستر اكايمي ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 2015 .

⁶ محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014

في الإفراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وهذا يحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يتم ذلك بدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما ان المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

4- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

يقوم البنك المركزي بمنح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تعجز البنوك عن ذلك، بحيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية على ذلك.

5- التأثير والإقناع الأدبي:

يتم هذا من خلال طلب البنك المركزي بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، وهذا بتقديم نصائح وتوجيهات أو عقد اجتماعات مع المسؤولين في هذه البنوك. يعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين، وهذا ما يفسر نجاح ذلك في بعض الدول واخفاقه في أخرى.

ثانيا: الأدوات الكمية (غير المباشرة):

وتتمثل في تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان والسيولة لدى البنوك وتمثل في:

1- سياسة الاحتياطي النقدي القانوني:

هو إجراء نقدي يلزم المصرف المركزي بموجبه المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الإفلاس والأزمات، مما يؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، فهي تهدف إلى حماية المودعين من جهة، والتحكم في حجم الائتمان من جهة أخرى.

ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة، حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان⁷.

7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006، ص 128

2- سياسة سعر الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات خزينة حكومية أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق، وتنشر البنوك المركزية من وقت لآخر أسعار إعادة الخصم لديها، ويعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على السوق النقدي فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين⁸.

واستناداً إلى هذه الوسيلة فإن البنوك التجارية تستطيع الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين، وبالتالي إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية بهدف تدعيم نشاطه فإنه سيقوم برفع سعر الخصم وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض، أما إذا أراد البنك المركزي أن تزداد كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بخفض سعر إعادة الخصم وبالتالي فإن البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد إقراضها فتؤدي إلى خلق نقود جديدة.⁹ لاسيما وأن سعر الخصم له علاقة طردية مع أسعار الفائدة حيث إن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة والعكس صحيح. تختلف طريقة تعامل البنك المركزي مع هذه الأداة على حسب الوضعية الاقتصادية السائدة ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة انكماشية فيقوم برفع معدل إعادة الخصم وهذا للحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان لمواجهة الأوضاع التضخمية، أما في حالة الكساد يلجأ البنك المركزي على اتباع سياسة توسعية، بحيث يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم وهذا ما يسمح للبنوك التجارية بخصم ما لديها من أوراق مالية أو الاقتراض منه لغرض التوسع في منح الائتمان.

3- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والخاصة، بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية، للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي. فإذا كان سعر الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وكانت هناك ضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، ويقلل من قدرتها في منح الائتمان وبالتالي ينخفض عرض النقد، وفي حالة الانكماش يلجأ البنك المركزي إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي ذلك إلى ضخ السيولة في الاقتصاد، مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي وبالتالي زيادة الانفاق الكلي والانتاج.¹⁰

⁸ دخينات رانيا، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، ماستر أكاديمي، جامعة بسكرة، 2014، ص18.

⁹ ديبابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، كلية العلوم التجارية والحقوق، جامعة مستغانم، ص2

¹⁰ علواني عمر، زرق سيد احمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان، 2016، ص28

- إلا أن استخدام عمليات السوق المفتوحة تتعرض لبعض المشاكل منها:¹¹
- المسألة الأولى: تتعلق بمدى قدرة البنك المركزي على تسويق السندات في الأسواق المالية: فدخل البنك المركزي إلى الأسواق المالية بائعا للسندات يمثل أحد أساليب السياسة الانكماشية والتي تهدف إلى تخفيض السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي وبالتالي تخفيض الكمية المعروضة من النقود، والسؤال المطروح هنا ماذا لو امتنع الجمهور عن شراء والمصارف عن شراء هذه السندات؟ وهنا قد يترتب على البنك المركزي تخفيض الثمن الذي يعرض به السندات إلى المستوى الذي يضمن تسويقها بالكامل، وعليه أن يتحمل النتائج المترتبة عن السياسة وهي ارتفاع معدل الفائدة ومالها من أثر سلبي على الاستثمار.
 - المسألة الثانية: تتعلق بالطريقة التي يتصرف بها البنك المركزي في الأرصدة النقدية المتراكمة لديه نتيجة بيع السندات في الأسواق المالية.
 - المسألة الثالثة: تتعلق بضرورة تكرار عمليات السوق المفتوحة وذلك لتحقيق الاستمرارية في مفعول السياسة النقدية الانكماشية.
 - المسألة الرابعة: وتعلق بالآثار السلبية المترتبة على التدخل في آلية السوق الحرة.

الأدوات الغير تقليدية للسياسة النقدية¹²

إن تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية يتطلب مجموعة من الأدوات غير تقليدية تفرضها حالة الواقع الاقتصادي المضطرب، ومن هذه الأدوات هي:

1- التيسير الكمي او التسهيل الكمي:

هو سياسة غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء او بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية) والتيسير الكمي هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود.

¹¹- د. مصيطفى عبد اللطيف، مطبوعة في مقياس النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ص39

¹²- أ.صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية - الأدوات والاهداف -، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، العدد 4، سنة 2013، ص 62، 64، 67، 70.

2- أسعار الفائدة المصرفية:

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة المصرفية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه مرتبط بعلاقة عكسية، حيث إن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من اعلي لأسفل وإلى جهة اليمين. وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال سياستي التسيير الكمي وأسعار الفائدة المصرفية. كما تساهم أسعار الفائدة المصرفية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى.

3- حرب العملات:

في النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، وهذا هو الوضع الاقتصادي اليوم في العالم، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من دول العالم على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي، أطلق على هذه الظاهرة اسم " حرب العملات " .

الفرع الرابع: قنوات السياسة النقدية

تختلف فعالية هذه القنوات من اقتصاد لآخر، وذلك حسب كفاءة النظم المالية، ومدى الاعتماد على النقود في مختلف المعاملات الاقتصادية، وفيما يلي نوضح هذه القنوات¹³:

أولاً: قناة سعر الفائدة (قنوات معدلات الفائدة)

يمكن توضيح مفهوم قناة سعر الفائدة، على أنها قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، تبعاً لاختيار الهدف الوسيط.

تعتبر قناة سعر الفائدة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث حسب وجهة النظر الكينزية ، فان السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية ، وهذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع النمو (الإنتاج و التشغيل) وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (التكلفة مرتفعة) يتعلق بالمؤسسات التي تجد المشاريع مربحة في المستقبل عندما لا يكون تمويلها باهظاً ، وهذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الإقراض لإنجاز مشاريعهم ، وخاصة العقارية منها ، لقد كان معدل الفائدة محل جدل كبير وخاصة فعاليته ، لكون التضخم مشكلة كبرى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية ، حيث يجد البنك المركزي صعوبة في إدارة سياسة نقدية توسعية ، بوجود 5% إلى 10% من ارتفاع الأسعار . وفي حالة فشل السياسة، فان الحد من هذا الارتفاع ينتج عنه انخفاض النشاط الاقتصادي، مما يجعل السياسة النقدية غير قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي.

¹³ - حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص90

إن تغيرات معدلات الفائدة تحدث ثلاث أنواع من الآثار:

1- أثر تكلفة رأس المال:

هو الأثر السعري للسياسة النقدية، حيث يمثل تأثير تغيرات معدلات الفائدة على سلوك المؤسسات والعائلات، ففي حال ارتفاع معدل الفائدة ترتفع تكلفة الاستثمارات، ما يجد المؤسسات من تحقيق برامجها الاستثمارية الإنتاجية، والعائلات عن شراء السكنات والمشتريات الاستهلاكية.

2- أثر الثروة:

تتمثل في تغيير المصرف المركزي لكمية النقود في الاقتصاد، وتأثيره على كل من الناتج والدخل والأسعار، واعتبرت الثروة مؤثر على معظم الدول الاقتصادية، حيث توجد العديد من المحاولات التي كانت بقصد إدخال مفهوم الثروة في دالة الإنفاق الحقيقي، منها باتنكين *patenkin* الذي ركز على إدخال أهمية القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، كأحد مكونات الثروة الصافية في دالة الطلب على السلع والخدمات.

3- التوسع النقدي:

ينتقل إلى الإنفاق الكلي من خلال تغيرات سعر الفائدة، وفي المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة، نتيجة ارتفاع التقييم لسوق الأصول، ما يؤدي إلى ردود أفعال مختلفة من قبل الوحدات النقدية نحو الاستهلاك والادخار والاستثمار، والمستوى العام للأسعار والأجور.

ثانيا: قنوات الأسعار

من بين قنوات انتقال لسياسة النقدية، نجد معدلات الصرف وأسعار الأسهم، حيث تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم أنواع انتقال أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصاديات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح العالمي، فنجد أن تفسير التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة، إضافة إلى التغيرات في العرض النقدي يخفض سعر العملة المحلية، وينجم على التوسع النقدي ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، والذي يكون مصحوبا بارتفاع أسعار الصرف. وبالتالي فهي تنقل أثر السياسة النقدية إلى الطلب الكلي من خلال الصادرات، ومن ثم إلى الإنتاج الكلي¹⁴.

ثالثا: قناة الائتمان¹⁵

تنقسم قناة الائتمان إلى قسمين هما الإقراض المصرفي وميزانية المؤسسة

1. الإقراض المصرفي:

يتسبب انخفاض العرض النقدي في انخفاض حجم الودائع لدى المصارف مما يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه للاقتصاد وهذا ما يقلل من حجم الاستثمار خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي

14 - حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 91، 90

15مداح يمينة، أثر السياسة النقدية على سياسة الإقراض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، 2015، ص 12، 13

تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للإقراض وعليه فهي تتأثر بشكل خاص بانخفاض في الائتمان المصرفي.

2. ميزانية المؤسسات:

تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية، وهي مخاطر التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية، إذ أن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي انخفاض التدفق النقدي للمؤسسات وهذا يزيد من مخاطر إقراضها مما يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الإطار النظري لهيكل الائتمان البنكي

الفرع الأول: مفهوم الائتمان البنكي

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدابنة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها.¹⁶

يعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"¹⁷

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه "الثقة التي يوليها البنك للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين تحصل عليه البنوك من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات"¹⁸

أذن الائتمان هو منح مبلغ معين من شخص لآخر سواء طبيعياً أو معنوياً (الأول يسمى دائن والثاني يسمى مدين)، لتوظيفه في غرض محدد ولمدة زمنية محددة على أن يلتزم الطرف المدين بإرجاع المبلغ عند نهاية المدة الزمنية المتفق عليها.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الائتمان يقوم على مبدئ الثقة بين الطرفين المقرض والمقترض إضافة إلى عنصر الزمن أي وجود فترة زمنية محددة مسبقاً.

16- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان نجرو: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، 2006، ص194.

17- المرجع السابق. ص194.

18- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل "2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2007، ص 74.

الفرع الثاني: أنواع الائتمان البنكي

هناك أنواع مختلفة من الائتمان وتصنف هذه الأنواع وفق معايير محددة:

أولاً: معيار الائتمان البنكي من حيث الغرض منه

1. الائتمان الاستثماري:

هو الائتمان الذي تمنحه البنوك لغرض تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل، نظراً لعدم قدرة المؤسسة على تمويل هذه العمليات من خلال مواردها الذاتية لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كالألات والأراضي وغيرها.

وينقسم هذا النوع من القروض على:

- أ. قروض تجارية: وتمنح لتمويل التجارة بنوعها (الداخلية والخارجية)
- ب. قروض صناعية: وتمنح لتمويل النشاطات الصناعية وتطويرها.
- ج. قروض زراعية: وتمنح لتمويل النشاط الزراعي
- د. قروض عقارية: وتمنح لتمويل النشاط في المجال العقاري.

2. الائتمان التجاري:

تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري (أجور عمال، مشتريات من المواد الأولية...) ويكون عادة ائتمان قصير الأجل كما يعرف أيضاً على أنه "التمويل الذي تتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجا تجارية"¹⁹ ويتمتع هذا النوع من الائتمان بعدة مزايا أهمها:²⁰

- سهولة الحصول عليه:

فهو لا يحتاج إلى إجراءات معقدة، بحيث عادة لا يستلزم الحصول عليه طلبات رسمية أو مستندات يجب توقيعها، بل عادة لا يوجد مانع لدى الموردين لمنح عملائهم مهلة للسداد إذا كانت ظروفهم المالية لا تسمح بالدفع في التاريخ المحدد.

¹⁹ حابس ايمان، دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2011، ص 6.

²⁰ المرجع السابق، ص 6

- المرونة:

إن الائتمان التجاري يتميز بالمرونة كون المؤسسة تستعمله حسب الحاجة إليه وهذا دون المساس بأصول المؤسسة، كون المورد نادرا ما يطلب رهن أصول المؤسسة مقابل منح الائتمان، وهذا ما يسمح للمؤسسة بالحصول على أموال إضافية من مصادر أخرى.

3. الائتمان الاستهلاكي:

وهو الائتمان الذي يقدم للأفراد لغرض اقتناء السلع الاستهلاكية (السيارات، الأثاث المنزلي، ...) فهو يعتبر ائتمان شخصي.

ثانيا: معيار الائتمان البنكي من حيث مدة استحقاقه

يمكن تقسيم الائتمان البنكي من حيث مدة استحقاقه إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. ائتمان قصير الأجل:

وهو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة، ويمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف كما يتميز بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله.

2. ائتمان متوسط الأجل:

وهو الائتمان الذي تتراوح مدة استحقاقه بين السنة وخمس سنوات، ويمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية وكذلك احتياجات الأفراد في السلع الاستهلاكية.

3. ائتمان طويل الأجل:

وهو الائتمان الذي تزيد مدة استحقاقه عن خمس سنوات، و عادة ما يقدم من طرف بنوك متخصصة في تمويل قطاع معين مثل البنوك العقارية، البنوك الفلاحية، الخ و يتم ذلك مقابل ضمانات عينية نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ ضخيم، المدة طويلة).

ثالثا: معيار الائتمان البنكي من حيث المستفيد

يمكن تقسيم الائتمان البنكي من حيث القطاع المستفيد من الائتمان إلى:

1. قطاع الأفراد:

وهو الائتمان الممنوح للأفراد لأغراض اجتماعية أو استهلاكية.

2. القطاع الخاص:

وهو الائتمان الممنوح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لتمويل مشاريع تابعة للقطاع الخاص وتعتمد البنوك في منح هذا النوع من القروض على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) للمستفيد.

3. القطاع العام:

وهو الائتمان الممنوح لتمويل مشاريع الهيئات والمؤسسات العامة التي تعود ملكيتها للدولة.

رابعاً: معيار الائتمان البنكي من حيث الضمان

يمكن تقسيم الائتمان البنكي من حيث الضمان إلى نوعين:

1. الائتمان البنكي المضمون:

غالباً ما تكون القروض البنكية مصحوبة بضمانات وهي وسيلة لتأمين البنك لأمواله ضد خطر عميله إضافة إلى عنصر الثقة الموجود أصلاً وبعد التأكد من الملاءة المالية للعميل، ودراسة دخله ومركزه المالي، بحيث تنقسم هذه الضمانات إلى نوعين:

- أ. **ضمانات عينية:** وهي عبارة عن بعض الممتلكات العينية الخاصة بالمستفيد يقوم برهنها لصالح البنك كالعقارات، الأوراق مالية، البضائع.... وغيرها.
- ب. **ضمانات شخصية:** وهذا يتدخل طرف ثالث طبيعي أو معنوي بضمان السداد في حالة عجز المدين عن ذلك فيكون الضامن مسؤولاً عن الوفاء بالقرض.

2. الائتمان البنكي الغير مضمون:

في هذه الحالة يقدم البنك القرض للعميل، دون أن يشترط عليه ضمانات عقارية أو شخصية، بل يكفي بوعده منه بالسداد في الموعد المتفق عليه، مستنداً في ذلك إلى سمعة العميل الطيبة ومركزه المالي القوي، ومركزه السياسي والاجتماعي، والثقة بمقدرته على الوفاء²¹.

الفرع الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان البنكي

أولاً: أسس منح الائتمان البنكي

تتميز عملية منح الائتمان بالأهمية والخطورة في نفس الوقت مما وجب على البنوك التعامل بحذر للتفادي أو حتى التقليل من الخسائر التي تنتج عنه، وبالتالي فأى عملية منح لائتمان البنكي يجب أن تتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

1. تحقيق الربح:

الهدف الأول للبنك من وراء توظيف أمواله هو تحقيق أكبر ربح ممكن لأن مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

21 - احمد عبد الحافظ عبد الوهاب معين: " دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان بالبنوك في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي " -دراسة مقارنة-رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001، ص36.

2. المحافظة على السيولة:

تتمثل في احتفاظ البنك بالسيولة الكافية، أي قدرته على مواجهة التزاماته تجاه العملاء، وهذا ما يستلزم توفره على قدر كافٍ من السيولة (النقود والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود إما بالبيع أو بالافتراض بضمائنا من المصرف المركزي) لمواجهة طلبات السحب دون أي تأخير، وبالتالي على البنك الموازنة بين هدي الربحية والسيولة.

3. توفر الأمان:

يتمثل هذا العنصر في تأكد البنك وارتياحه إلى أن القروض التي منحها للعميل أو المؤسسة المستفيدة سوف يتم سدادها مع فوائدها في المواعيد المحددة، ويتسنى ذلك للبنك من خلال الدراسة الدقيقة لملف المستفيد من القرض (الملاءة المالية، السمعة التجارية، المركز المالي، مدة القرض، أهلية المقترض... الخ).

ثانياً: معايير منح الائتمان البنكي²²

يعتمد البنك في منح الائتمان على معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر، ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومناحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي وفقها يقوم البنك بدراسة العميل، وتمثل فيما يلي:

1. الشخصية Character:

تعد شخصية العميل أهم معيار في القرار الائتماني وهي المعيار الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن أهم خطوة يقوم بها البنك عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بالأمانة، النزاهة، والسمعة الطيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بالوفاء بكافة التعهدات والالتزامات التي يقدمها، يكون باستطاعته إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب. ويتسنى للبنك التأكد من كل هذا عن طريق الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالبنوك والمؤسسات الاقتصادية التي سبق له التعامل معها.

2. القدرة Capacity:

وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل الكافي من خلال إدارة أعماله بكفاءة وفعالية، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصاريف والعمولات عند الآجال المحددة، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان. وبالتالي يجدر بالبنك التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض، تفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو بنوك أخرى. وهذا من خلال الاطلاع على أدق التفاصيل من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية

²² عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195، 196

الخاصة به. فالتائج الإيجابية لدراسة هذه المعطيات تدل على قدرة المقترض على سداد القرض في المواعيد المحددة.

رأس المال Capital:

يعتبر رأس مال العميل عنصراً أساسياً في اتخاذ القرار الائتماني باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو عبارة عن ضمان إضافي في حال عدم قدرة العميل على السداد. ويشمل رأس المال الإسمي إضافة إلى الاحتياطات والأرباح الغير موزعة وهذا للتأكد من أن مصادر التمويل الذاتية كافية لسداد التزاماته، بحيث كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، فأس مال العميل يمثل قوته المالية. حيث أنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل وبين مصادر التمويل الخارجية.

3. الضمان Collateral:

"وتعد الضمانات المادية التي يقدمها العميل من أهم العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، في ظل توافر الشروط الائتمانية المحددة في هذا الضمان، من ملكية العميل له وحقه في بيعه ورهنه، ومن ثم إمكانية المصرف في السيطرة على هذا الضمان"²³، إضافة إلى كونه نوعاً من التامين للبنك من مخاطر عدم السداد. كما يجب أن تتوفر في هذا الضمان بعض الصفات، مثل: سهولة التسجيل، سهولة التصريف، البيع، إمكانية التخزين... الخ. وأفضل ضمان بالنسبة للبنك هو الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة.

4. الظروف المحيطة conditions:

يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية لذلك وجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الاقتصادية والمالية المستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات²⁴.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بهيكل الائتمان

سنتطرق في هذا المطلب إلى تأثير أدوات السياسة النقدية الكمية و النوعية على حجم الائتمان المصرفي ومنه على هيكل الائتمان المصرفي ومنه قد قسمنا المطلب أي فرعين الأول يعالج تأثير الأدوات الكمية (غير المباشرة) و الفرع الثاني يعالج تأثير الأدوات النوعية (المباشرة)²⁵

²³ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص80.

²⁴ عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 196

²⁵ اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000- 2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03،

(2010-2011)، ص 51 ، 53

الفرع الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

1- تأثير معدل إعادة الخصم

يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض ، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم ، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان، أما عندما يلجأ إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة ، وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي ، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم و الائتمان يشكلا علاقة عكسية فيما بينهما .

2- تأثير سياسة السوق المفتوحة

تحدث هذه السياسة أثر مباشر على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.

- عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع إن تقوم بالإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، وإن زيادة عرض النقود تحدث انخفاض في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود.

- أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف احتياطياتها وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتخفيض أسعار السندات ويرفع سعر الفائدة.

3- سياسة معدل الاحتياطي الإجباري

تتوقف مقدرة البنك المركزي في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في إشكال متعدد كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية، وحتى لا تقع البنوك في أزمة السيولة يجب ان تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا فتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان فيزداد المعروض النقدي.

الفرع الثاني: تأثير الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

1- سياسة تأطير القروض

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، ففي أوقات التضخم مثلا يفيد الائتمان القطاعات التي هي السبب في ذلك و العكس على القطاعات الأخرى ، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض ، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية ، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية، وتشجيع الادخار وإصدار السندات وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقتها الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود لما يلي :

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي وذلك لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.

2- الإقناع الأدبي

هو مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة ، ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه ، وذلك بمناشدتها بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل، منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية ، وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيئة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف و المجالات والخطب لتغيير اتجاه المؤسسات وفق الخطة و الاستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي²⁶.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

فيما يلي سنستعرض عينة عن مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث وسيتم تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين هما:

²⁶ - اكن لونيس ، مرجع سبق ذكره، ص57 ، ص60

الفرع الأول: دراسات محلية

1- دراسة حاجي سمية:

دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990 - 2014)، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر - يسكرة - (2015 - 2016)

- تدور إشكالية الدراسة حول دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟

- وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف البنك أليينك المركزي او السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل ضمان التوازن الاقتصادي، فالسياسة النقدية تؤثر وبشكل كبير وفعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية فهي تساهم في محاربة التضخم
- أن فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة نظرا لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي، بسبب قلة الوعي المصرفي، وضيق السوق النقدية والمالية، وتفشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد ناتجة عن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي.
- إن أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية كثيرة ، غير أن أخطر أنواعها هو الاختلال الهيكلي ، لكونه يحدث بسبب الاختلال في الاقتصاد ككل ، من نظام الأسعار واحتياطات الصرف و السلوك الاستهلاكي المفرط ومنظومة القوانين وهيكل المؤسسات وتسييرها الخ هذه العناصر المتشابكة تؤدي لإحداث اختلال هيكلي عميق في الاقتصاد وفي ميزان المدفوعات على الخصوص ، لذلك فان تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب اجراء تغييرات في كل هاته العوامل بالشكل الذي يسمح برفع الاختلال خلال مدة تتجاوز المدى المتوسط ، وهو ما يضطر الدولة لطلب المساعدة المالية من المؤسسات المالية الدولية .
- أن تطور السياسة النقدية الجزائرية، ارتبط بالفترة الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، من اقتصاد مخطط (مركزي وموجه) إلى نظام يعتمد على مقومات ومبادئ الاقتصاد الحر (السوق).
- بعد قانون النقد والقرض 10/90، أصبحت السياسة النقدية الجزائرية تلعب دورها بالتدريج، خاصة من خلال التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، حيث تم تحرير معدلات الفائدة وضبط إصدار النقود، فأصبح بإمكانها التدخل بطريقة غير مباشرة وفقا لقوى العرض والطلب
- ابتداء من سنة 2000، عرف الاقتصاد الجزائري تغييرات ايجابية تعود أساسا لارتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات، وبالتالي تشكيل فوائض نقدية كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية والسوق النقدي الجزائري، ما جعل بنك الجزائر يسارع لاتخاذ تدابير تساعد في تحقيق استقرار الأسعار،

وتخفيض معدل التضخم، عن طريق امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بالاعتماد على معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة.

- من خلال دراسة دور أدوات السياسة النقدية ، نجد أن دور أداة سعر الفائدة وأداة استرجاع السيولة ، لهما تأثير كبير ودور فعال ، وهذا ما توضحه العلاقة الطردية بين التغيرات الحاصلة على مستوى هاتين الأدوات ، والتي تترجم بحدوث تغيرات طردية على مستوى رصيد ميزان المدفوعات ، فمن خلال النموذج نجد انه إذا تغير سعر الفائدة و معدل استرجاع السيولة بوحدة واحدة يرتفع رصيد ميزان المدفوعات على التوالي بـ 0,576 وحدة و 1,086 وحدة ، وما يلاحظ أن تأثير معدل استرجاع السيولة أكبر من تأثير سعر الفائدة . وبالتالي يمكن الاعتماد على معدل استرجاع السيولة البنكية ثم على إدارة سعر الفائدة في إصلاح خلل ميزان المدفوعات . إما تأثير أداتي معدل الخصم والاحتياطي الإلزامي، فإنه ملغى وفقا لهذا النموذج، ما يعني انه لا يمكن الاعتماد على هاتين الأدوات في إصلاح ميزان المدفوعات الجزائرية.

أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا ودراسة حاجي سمية

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
دراسة حاجي سمية	دراستنا	
- استعمال نموذج جاك بير	- استعمال نموذج مصفوفة الارتباط	- الاعتماد على نفس متغيرات السياسة النقدية
- استعمال برنامج Eviews	- استعمال برنامج spss20	- الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي
- المتغير التابع ميزان المدفوعات	- المتغير التابع هيكل الائتمان	- دراسة حالة الجزائر
- فترة الدراسة	- فترة الدراسة	- الاعتماد على المتغير المستقل السياسة النقدية
2014/1990	2017/2008	- الاعتماد على الدراسة القياسية

2- دراسة وجددي جميلة:

السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015-2016

بحيث إشكالية الدراسة كالاتي "هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لاستهداف التضخم في الجزائر؟" وقد توصل الباحث إلى أنه وللحديث عن سياسة استهداف التضخم حيث كان لا بد من الحديث عن ظاهرة التضخم إذ يعتبر واحدا من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي و المؤثرات به ، وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة

اقتصادية ، إذ لا يتغير بالضرورة حالة طارئة إلا بعد أن يتجاوز حدوده ، وبالعكس أيضا لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة جيدة بالضرورة ، أن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له ، ومن المعروف أنه عرض وليس مرض ، فهو مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه .

والجزائر بدورها مرت فيها سياسة النقدية بعدة مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق. فقد عرف الجهاز المصرفي تطورا كبيرا متبوعا بمجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إضافة إلى محاولة التعرف إلى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم.

وقد كان للدراسة القياسية نصيب من هذا البحث إذ حاول الباحث القيام بدراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، والتي كانت متغيرات دراستها، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية، معدل التضخم، ومعدل الصرف، حيث حاول دراسة بالاستقرائية فيما بينها، يليها دراسة التكامل المشترك، وفي الأخير قام بدراسة العلاقة في المدى القصير.

في البداية بعد الدراسة الاستقرائية وجد أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها تميزت بالاستقرار عند الفرق الأول و متكاملة من الدرجة الأولى بدرجات معنوية متفاوتة ، وبالرغم من هذا فلم يتوصل إلى وجود تكامل مشترك مما دفع به إلى دراسة العلاقة على المدى القصير قبل الطويل ، وذلك عن طريق إتباع نموذج تصحيح الأخطاء وبرنامج Eviews8، فلم يجد علاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير وبالتالي لن تكون هناك علاقة في المدى الطويل ، وهذا ما جعله يستنتج أن هناك قدرة ضعيفة للسياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر وذلك لأن أسباب هذا الأخير ليست نقدية فقط وإنما هي هيكلية و المتمثلة في العوامل الخارجية كالتضخم المستورد .

ويقول الباحث: (في الأخير يمكننا القول بأن تبني سياسة استهداف التضخم يتطلب توفر أدني شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والأولية، ونجد الجزائر اعتمدت هذه السياسة، إلا أنها لم تنجح إلى حد بعيد، لذا يستوجب توفير بيئة مواتية لها، كإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات والقانونية، أو من ناحية المؤسسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة).

كما تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، لذا فإن ذلك يستدعي منه إنشاء بنك معلومات يحتوي على معطيات المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، ويجب عليه أيضا أن يملك معلومات هذه المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما ينبغي عليه أن يصدر تقارير دورية وبيانات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على معدل التضخم.

أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا ودراسة وجدي جميلة

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
دراسة وجدي جميلة	دراستنا	
- استعمال برنامج Eviews8	- استعمال برنامج spss20	- الاعتماد على نفس متغيرات السياسة النقدية
- استعمال التكامل المشترك	- استعمال مصفوفة الارتباط	- الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي
- المتغير التابع التضخم	- المتغير التابع هيكل الائتمان المصرفي	- دراسة حالة الجزائر
- فترة الدراسة 2014/1990	- فترة الدراسة 2017/2008	

الفرع الثاني: دراسات اجنبية

1- دراسة منذر صالح زيدان:

السياسة النقدية وأثرها على السوق النقدية والمالية في سورية، دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2015

تدور إشكالية الدراسة في التعرف على واقع السياسة النقدية في سورية، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2000-2013)

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة موجبة على المدى البعيد بين متغيرات السياسة النقدية وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكذلك فإن الصدمة الحاصلة في المتغيرات النقدية تنتقل إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتفسر التغيرات في سعر الصرف ما نسبته 32% من تغيرات الرقم القياسي، بينما يفسر عرض النقود 3% فقط للأسعار.

كما أن هناك علاقة موجبة على المدى البعيد بين متغيرات السياسة النقدية وبين الناتج المحلي الإجمالي وكذلك فإن الصدمة الحاصلة في المتغيرات النقدية تنتقل إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتفسر التغيرات في سعر الصرف ما نسبته 4% من تغيرات الناتج المحلي، بينما يفسر عرض النقود 35% من هذه التغيرات. أما سعر الفائدة فلا يفسر إلا 4% وبالتالي الأثر الأكبر هو لعرض النقود أما باقي المتغيرات فيبقى أثرها ضعيف على الناتج المحلي الإجمالي.

أي أن الأثر الذي تمتلكه السياسة النقدية في سورية على النشاط الاقتصادي والذي تم استنتاجه من دراسة تأثير متغيرات السياسة النقدية على كل من الرقم القياسي للأسعار والناتج المحلي يبقى محدودا.

- هناك علاقة سلبية على المدى البعيد بين الرقم القياسي للأسعار وودائع التوفير، وسلبية على المدى البعيد مع سعر الصرف، والصدمات التي تحدث في أي من هذه المتغيرات لا تعط تفسيراً اقتصادياً للتغيرات في رصيد وودائع التوفير، كما أن هذه التغيرات لا تفسر نسبة كبيرة من تغيرات رصيد الودائع فسعر الصرف يفسر 3%، والرقم القياسي يفسر 1.8%، أما سعر الفائدة فلا يفسر إلا 0.78% وهذا يشير إلى أن السياسة النقدية السورية لا تمتلك أثراً كبيراً على السوق النقدي، وهذا ما تشير إليه دراسة تأثير متغيرات السياسة النقدية على الودائع التوفير باعتبارها مؤشراً لسوق النقد.
- هناك علاقة بين متغيرات السياسة النقدية ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، تتوزع بين سلبية وإيجابية، فعرض النقود وسعر الصرف يؤثران إيجاباً على المدى البعيد، أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر الفائدة يؤثران سلباً، وهذا التعبير عن العلاقة لا يحمل دلالة اقتصادية، إلا في حالة العلاقة الإيجابية مع عرض النقود والتي لا تفسر سوى 0.6%، مقابل 8%، للرقم القياسي للأسعار و1.3%، لسعر الصرف. وهذا ما يشير إلى أن السياسة النقدية في سورية لا تمتلك تأثيراً كبيراً على السوق المالية، وهذا ما تشير إليه دراسة تأثير متغيرات السياسة النقدية على سوق دمشق للأوراق المالية.

أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا ودراسة منذر صالح زيدان

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
دراسة منذر صالح زيدان	دراستنا	
استعمل منهج التكامل المشترك	استعمال برنامج spss20	- الاعتماد على نفس متغيرات السياسة النقدية
استعمال نموذج تصحيح متجهات الاخطاء (ECM)	المتغير التابع هيكل الائتمان المصرفي	- الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي
المتغير السوق النقدي والمالي	- فترة الدراسة	
- دراسة حالة سوريا	2017/2008	
- فترة الدراسة	- دراسة حالة الجزائر	
2013/2000		

2- دراسة دالي سعيدة:

أثر السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال في ظل الانفتاح الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -، سنة 2014/2013

تدور إشكالية الدراسة حول كيف يمكن للسياسة النقدية التأثير على حركة رؤوس الأموال الدولية في ظل الانفتاح الاقتصادي لدول شمال إفريقيا " الجزائر، تونس، المغرب "

وقد هدفت الدراسة إلى:

- توضيح دور السياسة النقدية في إرساء الاستقرار الخارجي.
 - توضيح مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على رأس المال الدولي.
 - إبراز وتوضيح الدور الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة كشكل من أشكال انتقال روس الأموال.
- وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- لقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة التعرف على إمكانية تدخل السياسة النقدية في التأثير على حجم رؤوس الأموال الواردة إلى البلد وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- 1- تعددت تعريفات السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل للسياسة النقدية لا بد أن يشمل العناصر الثلاثة وهي: الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية والتي تبدأ بتحريك عرض النقود إلى الارتفاع أو الانخفاض للوصول إلى أهداف محددة، وهذا التحريك يكون عن طريق أدوات السياسة النقدية والتي تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى كيفية ومباشرة.
 - 2- تحتاج السلطات النقدية عند وضع سياسة نقدية إلى معلومات عن القطاع الحكومي وقطاع العائلات وقطاع الأعمال المالي الخاص والعام وقطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي.
 - 3- إن أثر العوامة المالية يتمثل في فقدان السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية مما يؤدي للتضخم، وتغير أسعار الفائدة الحقيقية حيث إن تحديدها سيخرج عن سيطرة البنك المركزي لأنها سترتبط بأسعار الفائدة الخارجية وخاصة قصيرة الأجل منها.
 - 4- إن الاعتراف بأثر أسعار الفائدة على تدفقات رأس المال وميزان المدفوعات له أهمية بالغة بالنسبة لتطبيقات سياسة الاستقرار، أولاً: لان السياسة النقدية تؤثر على أسعار الفائدة، بحيث تؤثر هذه السياسات على حساب رأس المال التالي على ميزان المدفوعات، ثانياً: من نتائج ذلك طريقة عمل السياسة النقدية في تأثيرها على الاقتصاد المحلي وعلى تغيرات ميزان المدفوعات في ظل التدفقات رأس المال الدولي.
 - 5- كان لثورات الربيع العربي أثر سلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول المغاربية التي سجلت انخفاضاً ساحقاً خصوصاً بتونس التي شهدت الإحداث، كما انخفضت تبعاً لذلك بكل من الجزائر والمغرب بسبب احتمالية انتقال أثر الأزمة.
 - 6- أبرز النموذج علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي أي أن الزيادة في سعر الصرف يؤدي إلى نقص تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد وهذا دلالة على خوف المستثمرين من خطر تقلبات سعر الصرف وبالتالي احتمال تغير قيمة العوائد المتأتية من الاستثمار، أما العلاقة مع سعر الفائدة فهي عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر دلالة على إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسبب ارتفاع تكلفة تمويل عن طريق القرض.

أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا ودراسة دالي سعيدة

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
دراسة دالي سعيدة	دراستنا	
- استعمال المنهج الاستقرائي	- استعمال برنامج spss20	- الاعتماد على نفس
- دراسة حالة دول شمال إفريقيا	- مصفوفة الارتباط	متغيرات السياسة النقدية
- المتغير انتقال روس الأموال	- المتغير التابع هيكل الائتمان المصرفي	- الاعتماد على المنهج
- الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر	- دراسة حالة الجزائر	الوصفي والتحليلي
	- الفترة من 2017/2008	

3- دراسة J. BAUDE

Quel impact de la politique monétaire sur le coût du crédit aux entreprises
? en outre-mer

ما هو أثر السياسة النقدية على تكلفة الائتمان للمؤسسات في أقاليم ما وراء البحار؟ يدور المقال حول دراسة أثر السياسة النقدية على تكلفة الائتمان الممنوح للمؤسسات الاقتصادية المتواجدة في هذه الأقاليم (أقاليم تابعة للدولة الفرنسية) خلال الفترة 1996-2006 من خلال مقارنة لأسعار الفائدة المتعامل بها في السوق النقدية في هذه الأقاليم والمدن الفرنسية الكبرى، بحيث يرى صاحب المقال أن هناك فوارق عديدة بين أسواق الائتمان للشركات في أقاليم ما وراء البحار وعلى وجه الخصوص يبدو أن خطر إفلاس الشركات وكثافة المنافسة المصرفية، سواء كانت من المدن الكبرى (الفرنسية) أو الأجنبية أو المحلية، يعتبران عاملان أساسيان في التأثير على تكلفة الائتمان، بحيث تحاول الدراسة أخذهما بعين الاعتبار مع فصل بشكل جيد تأثيرهما عن تأثيرات السياسة النقدية، كما يرى الباحث من خلال الدراسة أن:

- تكلفة الائتمان في الأقاليم ما وراء البحار أقل تفاعلا مع السياسة النقدية منها في المدن الكبرى، بحيث أن التقلبات في أسعار السوق بسبب التغيرات في أسعار الفائدة الرئيسية يؤثر بشكل كامل في تكلفة الائتمان في المدن الفرنسية الكبرى بينما تأثيرها بشكل جزئي أقل في أقاليم ما وراء البحار وهذا بنسبة 75% على 80%، باستثناء عمليات المكشوف (les opérations de découvert) والتي تكون تكلفتها أقل تأثرا بسعر السوق.

- أما فيما يخص معدلات إعادة الخصم بالنسبة (l'IEOM) والذي يعتبر أداة مكتملة لأدوات السياسة النقدية لدى أقاليم المحيط الهادي بحيث لا يؤثر على تكلفة الائتمان وهذا ما يجعل أثر السياسة النقدية أقل فعالية.

- في الواقع أن البنوك في إقليم ما وراء البحار لا تتعامل بمرونة في نقل أثر أسعار السوق في حالة الانخفاض على تكاليف الخصم وتكاليف عمليات المكشوف.

- ربما تكون المنافسة المصرفية أقل قوة بالنسبة لهذا النوع من الائتمان (الخصم، عمليات المكشوف) في التسيير أو الإدارة اليومية للمؤسسات مقارنة بالمشاريع الاستثمارية والتي تتعامل بمبالغ كبيرة وهذا ما يزيد من مدة التزامها لعدة سنوات.
 - بالنسبة للقروض طويلة الأجل لا تتأثر بعامل المنافسة بين البنوك بينما التغيرات في معدل الفائدة (بالزيادة أو النقصان) يكون لها تأثير على تكلفة هذه القروض على المدى البعيد.
 - من ناحية أخرى البنوك لا تستجيب بسرعة من الوهلة الأولى للزيادات في معدلات الفائدة، وهذا ما يدعم الفرضية التي تنص على وجود نوع من التقنين للائتمان متوسط وطويل الأجل كإجراء وقائي، وهذا عند حدوث زيادات في أسعار السوق وخاصة معدلات الفائدة قصيرة الأجل.
- وفي الأخير وبالنظر إلى هذه النتائج المختلفة فإن تشديد السياسة النقدية من طرف (BCE) البنك المركزي الأوروبي الذي رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار نقطتين منذ نهاية سنة 2005، من شأنه أن يزيد من تكلفة الائتمان بنسبة نقطة واحدة 1 إلى 1.7 نقطة بحلول نهاية سنة 2008، وهذا لمختلف أنواع القروض.

1- أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا ودراسة J. BAUDE

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
دراسة J. BAUDE	دراستنا	
- استعمال المنهج الاستقرائي	- استعمال برنامج spss20	- الاعتماد على نفس
- دراسة حالة أقاليم ما وراء البحار	- مصفوفة الارتباط	متغيرات السياسة النقدية
- المتغير التابع تكلفة الائتمان.	- المتغير التابع هيكل الائتمان المصرفي	- الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي
- الفترة 1996-2006	- دراسة حالة الجزائر	
	- الفترة من 2008/2017	

خلاصة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري لكل من السياسة النقدية والائتمان المصرفي من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتهما الكبيرة في اقتصاديات الدول، ولما لهما من وزن في برامج التنمية نظرا لتأثيرهما وانعكاساتهما على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث إن الفهم السليم لهاتين الظاهرتين يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة الواقع الاقتصادي.

لهذا جاء الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية انطلاقا من إعطاء مفهوم لها ثم التعرف على أهدافها وكذا أدوات المستعملة من قبل البنوك المركزية أو السلطة النقدية، ويلى ذلك المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي بالتطرق إلى مفهومه وأنواعه والمعايير المستخدمة في منح الائتمان كل هذا تم التطرق إليه في المبحث الأول من الفصل.

أما المبحث الثاني فقمنا فيه باستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ثم اجراء مقارنة بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية. والتي يمكن تلخيص نتائجها كما يلي:

- بحيث أن للسياسة النقدية دور في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وهذا من خلال سعر الفائدة بينما الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم لا يمكن الاعتماد عليهما في إصلاح ميزان المدفوعات الجزائرية، كما جاء في دراسة حاجي سمية.
- للسياسة النقدية قدرة ضعيفة في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر وذلك لأن أسباب هذا الأخير ليست نقدية فقط وإنما هي هيكلية والمتمثلة في العوامل الخارجية كالتضخم المستورد، كما جاء في دراسة وجدي جميلة.
- كما أن للسياسة النقدية أيضا تأثير على حركة رؤوس الأموال من خلال أسعار الفائدة كما جاء في دراسة دالي سعيدة.
- للسياسة النقدية أثر على تكلفة الائتمان من خلال معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة المفروضة من البنك المركزي الأوروبي كما جاء في دراسة **J. BAUDE**.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد أن قمنا بالدراسة النظرية للسياسة النقدية وهيكل الائتمان المصرفي والعلاقة بينهما، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة (دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الإقراض) في صورة نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عديدة تقرّبها من الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية للمتغيرات الاقتصادية.

وعليه سنحاول تتبع العلاقة ومعرفة الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على هيكل الائتمان المصرفي في الجزائر، بدءاً باستعراض كيفية إنجاز هذه الدراسة من خلال تحديد المجتمع محل الدراسة، ثم عرض المتغيرات وكذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه المنهجية والنظرية، إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيراً النتائج المتوصل إليها بعرضها، تفسيرها، تحليلها، ومناقشتها ومقارنتها بالفرضيات، والتي ستمكنا من الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان القطاعي؟
- هل هناك علاقة بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان القطاعي؟
- هل هناك علاقة بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان القطاعي؟

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة لتحديد أثر السياسة النقدية على الائتمان الممنوح في الجزائر

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة لتحديد أثر السياسة النقدية على الائتمان الممنوح في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والتي من خلالها يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية، وإثبات أو نفي الفرضيات وكذا استنتاج النتائج، بمعنى أننا سنحاول من خلال هذا المبحث أن نعطي صورة واضحة للمبحث في خطة عملية وليست نظرية.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، وتشمل الدراسة البنوك التجارية الجزائرية من خلال عرض وتحليل المتغيرات المستعملة على مدى الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017. وقد اتسمت بتحولات كبرى، كما شهدت هذه الفترة انفتاحا اقتصاديا ومزيدا من الإصلاحات.

الفرع الأول: وصف متغيرات الدراسة

1 - المتغير المستقل (تفسير - x -) : أدوات السياسة النقدية

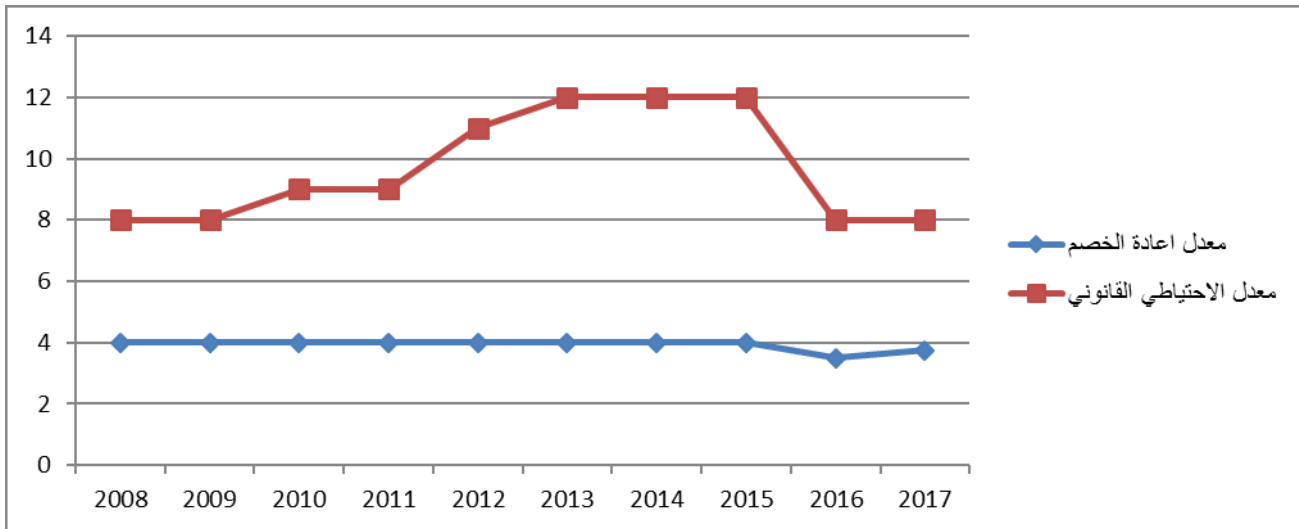
تعتبر أدوات السياسة النقدية من أهم الوسائل التي يستعملها البنك المركزي لفرض التوازن الاقتصادي وتمثل هذه الأدوات في الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة (الكمية) والمتمثلة في سعر إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي والسوق المفتوحة وهي الأدوات المستعملة في الاقتصاد الجزائري من قبل البنك المركزي، وفيما يلي تقديم لقيم المتغير المستقل خلال فترة الدراسة (2008-2017)

الجدول رقم (1): تطور أدوات السياسة النقدية بحسب المدة من 2008 إلى 2017

السنوات	معدل اعادة الخصم (%)	معدل الاحتياطي القانوني (%)
2008	4.0	8.0
2009	4.0	8.0
2010	4.0	9.0
2011	4.0	9.0
2012	4.0	12.0
2013	4.0	12.0
2014	4.0	12.0
2015	4.0	12.0
2016	3.5	8.0
2017	3.75	8.0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008 – 2017)

الشكل رقم (1) : منحنى بياني يمثل تطورات معدل اعادة الخصم والاحتياطي القانوني خلال فترة الدراسة



من خلال الجدول وكذا شكل المنحنى البياني نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني كان في نسبة 8% خلال سنتي 2008 و 2009 إلا أنه لم يكن كافيا لتخفيض نسبة السيولة المصرفية في السوق النقدية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2010 رافقها ارتفاعا في معدل الاحتياطي القانوني إلى نسبة 9% وبقى مستقرا حتى سنة 2011 إلا أنه لم يرقم بالوصول إلى نسبة السيولة المراد تحقيقها ليرتفع سنة 2012 إلى نسبة 12% بحيث تميزت الفترة (2012-

2015) بالاستقرار عند 12% وقد أدى استمرار انخفاض السيولة المصرفية إلى توقف البنك المركزي الجزائري عن عملية امتصاص السيولة وتخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى نسبة 8% لبقى كذلك خلال سنوات 2016 و2017 نلاحظ أن معدل إعادة الخصم عموما تميز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، بحيث من سنة 2008 إلى سنة 2015 كانت نسبته 4% ثم انخفض ليصل إلى 3.5% سنة 2016 ليعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2017 إلى نسبة 3.75%.

الجدول رقم(2): تطور أدوات السوق المفتوحة (سندات الخزينة) خلال الفترة 2008-2017

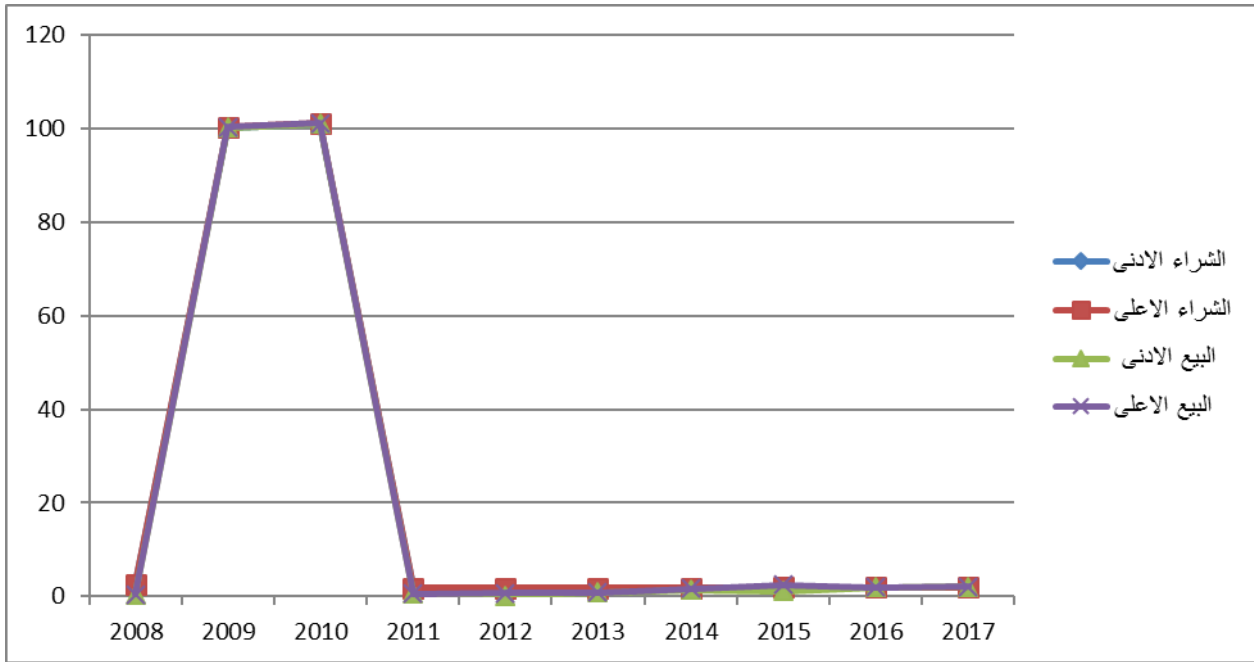
الوحدة: (%)

البيع		الشراء		السنوات
الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
0.40	0.40	2.60	2.60	2008
100.28	100.25	100.28	100.25	2009
101.11	101.05	101.11	101.05	2010
0.62	0.62	1.75	1.75	2011
0.70	0.18	1.75	1.75	2012
0.88	0.88	1.75	1.75	2013
1.70	1.43	1.75	1.75	2014
2.49	1.06	2.00	1.75	2015
2.00	2.00	2.00	2.00	2016
2.10	2.10	2.00	2.00	2017

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على النشرات الاحصائية الثلاثية للبنك المركزي خلال الفترة (2008-

2017)

الشكل رقم (2): منحني بياني يمثل تطورات السوق المفتوح خلال الفترة 2008-2017



أما فيما يخص أداة السوق المفتوحة اعتمدنا سندات الخزينة العمومية كما هو موضح في الجدول تم تقسيم سندات الخزينة العمومية إلى سندات البيع وسندات الشراء ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الشراء سنة 2008 كانت مرتفعة مقارنة بنسبة البيع حيث كانت 2.60 % نسبة الشراء و 0.40 % نسبة البيع لترتفع نسبة البيع إلى 100.25 % سنة 2009 ثم 101.11 % سنة 2010 وتكون متساويتان بين البيع والشراء لتعاود الانخفاض بشكل كبير سنة 2011 لتصل 1.75 % نسبة الشراء ونسبة البيع 0.62 % وهذا ما انعكس على نسبة السيولة في السوق حيث بقيت النسبة ثابتة إلى غاية سنة 2014 في سنة 2015 ارتفعت نسبة البيع ب 2% ونسبة الشراء 2.49 % لتصل سنة 2017 إلى نسبة 2 % للشراء و 2.10 % بالنسبة للبيع، إلا عموماً كانت مستقرة نسبياً خلال الفترة (2017-2011) كما هو مبين في شكل المنحنى البياني.

- المتغير التابع (Y): هيكل الائتمان المصرفي

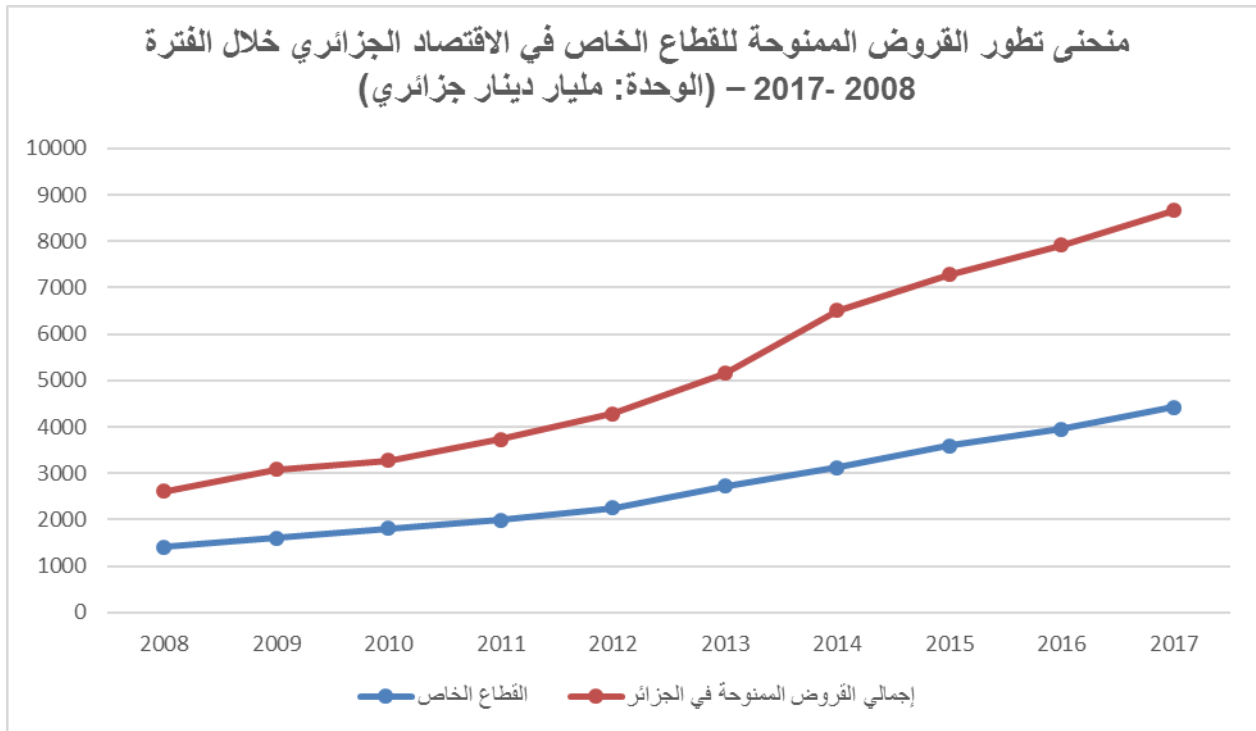
بحيث يتمثل هذا المتغير في حجم القروض الممنوحة للاقتصاد مقسمة حسب القطاعات (القطاع العام، القطاع الخاص، والقطاع الإداري)، سندرس في هذا الإطار كمية القروض الموجهة لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3): تطور القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2017 - (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	القطاع الخاص	إجمالي القروض الممنوحة في الجزائر	القطاع الخاص/اجمالي القروض
2008	1413.3	2615.5	54,04%
2009	1600.6	3086.5	51,86%
2010	1806.7	3268.1	55,28%
2011	1984.2	3726.5	53,23%
2012	2246.9	4287.6	52,41%
2013	2722.0	5156.7	52,79%
2014	3121.7	6504.6	47,99%
2015	3588.3	7277.2	49,31%
2016	3957.1	7909.9	50,03%
2017	4424.2	8662.3	51,07%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي (2008 - 2017)

الشكل رقم (3):



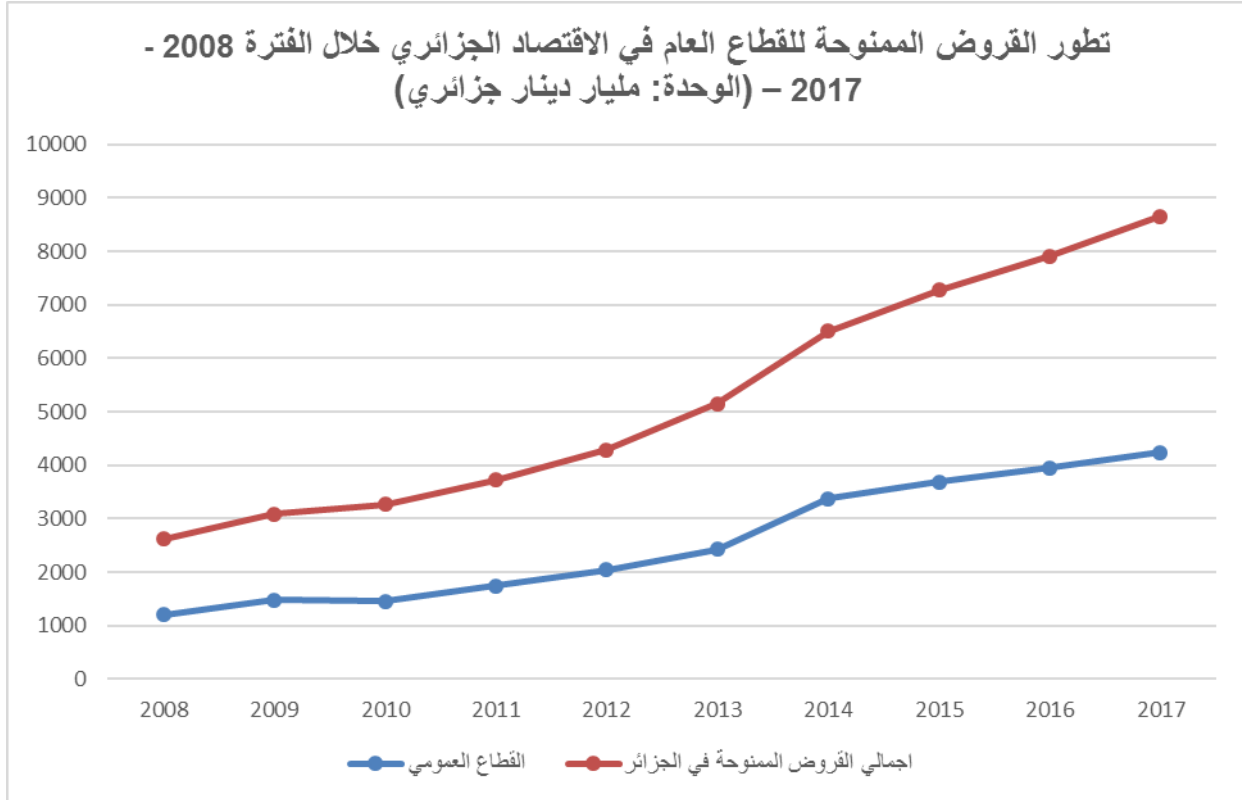
من خلال الجدول وشكل المنحنى البياني نلاحظ أن وتيرة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في تزايد مستمر بداية بـ 1413.3 مليار دج سنة 2008، وصولاً إلى 4424.2 مليار دج سنة 2017 بمعدل زيادة 13.56% سنوياً، كما نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص تمثل نسبة 51.18% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة المدروسة ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق ضمان القروض وتدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة وذلك بهدف تعزيز روح المقاولاتية.

الجدول رقم (4): تطور القروض الممنوحة للقطاع العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008 – 2017 –
(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	القطاع العمومي	إجمالي القروض الممنوحة في الجزائر	القطاع العمومي/إجمالي القروض
2008	1201.9	2615.5	45,95%
2009	1485.1	3086.5	48,12%
2010	1460.6	3268.1	44,69%
2011	1741.6	3726.5	46,76%
2012	2040.3	4287.6	47,58%
2013	2434.3	5156.7	47,20%
2014	3382.3	6504.6	52,00%
2015	3688.2	7277.2	50,68%
2016	3952.2	7909.9	49,97%
2017	4237.4	8662.3	48,92%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي (2008 – 2017)

الشكل رقم (4)



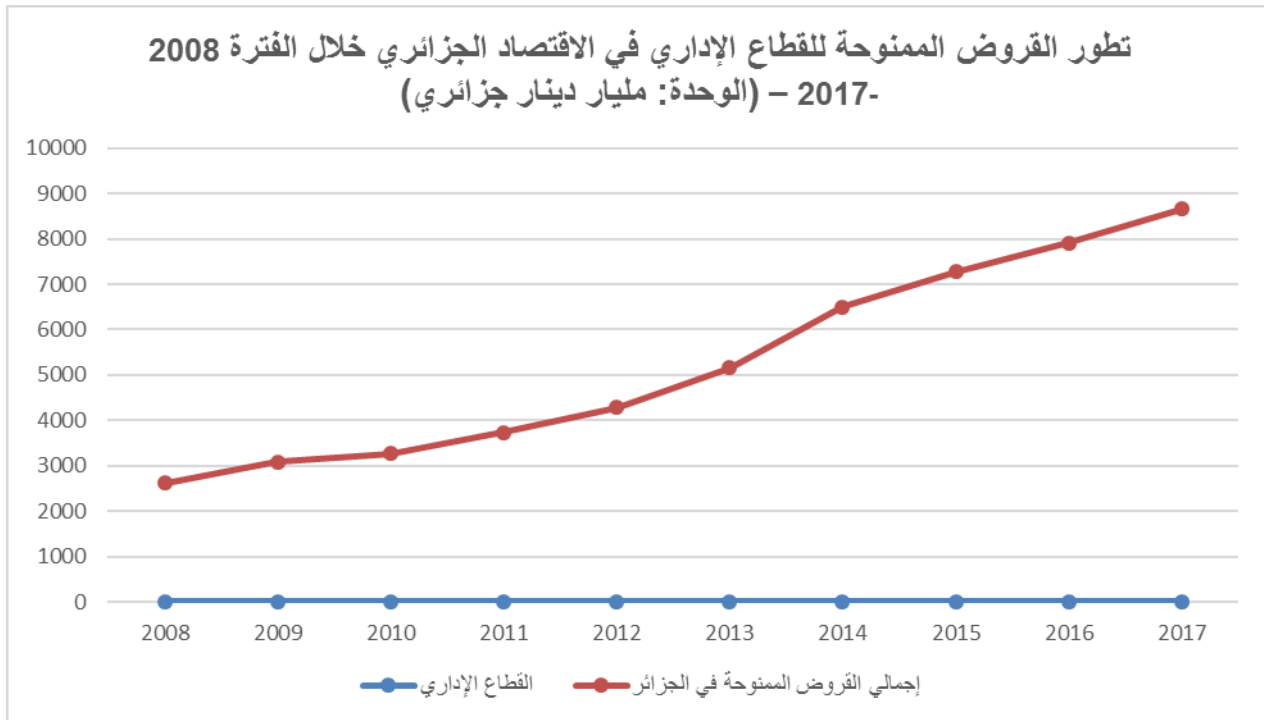
من خلال الجدول وشكل المنحنى البياني نلاحظ أن وتيرة حجم القروض الممنوحة للقطاع العام في تزايد مستمر بداية بـ 1201.9 مليار دج سنة 2008، والذي يمثل نسبة 45,95% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد وصولاً إلى 4237.4 مليار دج سنة 2017 بنسبة 48,92% من إجمالي القروض، وبمعدل زيادة 15.55% سنوياً، كما نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للقطاع العام تمثل نسبة 48.81% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (5): تطور القروض الممنوحة للقطاع الإداري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2017 - (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	القطاع الإداري	إجمالي القروض الممنوحة في الجزائر	القطاع العمومي/اجمالي القروض
2008	0.3	2615.5	0,02%
2009	0.8	3086.5	0,02%
2010	0.8	3268.1	0,01%
2011	0.7	3726.5	0,01%
2012	0.4	4287.6	0,01%
2013	0.4	5156.7	0,01%
2014	0.6	6504.6	0,01%
2015	0.7	7277.2	0,01%
2016	0.6	7909.9	0,01%
2017	0.7	8662.3	0,01%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية البنك المركزي (2008 - 2017)

الشكل رقم (5)



من خلال الجدول وشكل المنحنى البياني نلاحظ القروض الممنوحة للقطاع الإداري كان لها الحجم الأدنى من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد كما أن وتيرة الزيادة كانت متذبذبة بحيث قدر حجم القروض الممنوحة للقطاع الإداري بـ 0.3 مليار دج سنة 2008، وصولاً إلى 0.8 مليار دج سنتي 2008 و 2009، ثم شهد انخفاضاً بعد ذلك ليصل إلى 0.4 سنة 2013، إلا أن هذه القيمة عادت للارتفاع مجدداً لتصل إلى 0.7 مليار دج سنة 2017، وبهذا يكن متوسط الزيادة في حجم هذا النوع من القروض خلال الفترة المدروسة يقدر بـ 20.04% سنوياً، كما نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الإداري تمثل 0.01% وهي النسبة الدنيا من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة المدروسة.

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق المصادر التالية:

مصادر أولية: جمعت معظم بيانات هذه الدراسة عن طريق التقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر والمركز الوطني للإحصاء خلال الفترة (2008-2017).

مصادر ثانوية: هناك بعض البيانات التي لم نجدها في التقارير فتمت الاستعانة بالمقالات والمجلات العلمية، وكذا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

الفرع الأول: مفهوم الارتباط الخطي

تعريف الارتباط الخطي

الارتباط *corrélation* هو العلاقة القائمة بين متغيرين (X,Y) قابلين للقياس يلاحظ أن في أن واحد على كل مفردةٍ أو وحدةٍ من وحدات المجموعة الإحصائية، والغرض من دراسة الارتباط هو قياس قوة العلاقة بين المتغيرين، وفي حالة وجود أكثر من متغير يمكن كتابة العلاقة على شكل **مصفوفة (Matrix)** تعرف بمصفوفة الارتباط وتكون مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة) حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط. وهي التي سنستخدمها في دراستنا لأنها تساعد في تقييم العلاقة بين أكثر من متغير في نفس الوقت، بحيث النتيجة تكون جدول يحتوي على معاملات الارتباط بين كل متغير والمتغيرات الأخرى.

الشكل (6): شكل مصفوفة الارتباط

$$\begin{array}{ccc} 1 & x_1 & x_2 \\ x_1 & 1 & x_3 \\ x_2 & x_3 & 1 \end{array}$$

1. معامل الارتباط الخطي r : «coefficient de corrélation linéaire»²⁷

هو عبارة عن مقياس لقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين (أو المتغيرات) بحيث يقيس مدى التغير والتأثر الذي يطرأ على Y عندما يزداد X بمقدار معين، كما يعطينا فكرة فيما إذا كانت Y تزداد كلما ازدادت X أو أنها تنقص كلما ازدادت X أو أنها لا تتأثر.

معامل الارتباط لمجموعة n من الأزواج المرتبة:

$$(x_1, y_1), (x_2, y_2), \dots, (x_n, y_n)$$

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{(n-1)S_x S_y}$$

حيث:

$$\bar{X} = \text{الوسط الحسابي للبيانات } X_1, X_2, \dots, X_n$$

$$\bar{Y} = \text{الوسط الحسابي للبيانات } Y_1, Y_2, \dots, Y_n$$

$$S_x = \text{الانحراف المعياري للبيانات } X_1, X_2, \dots, X_n$$

$$S_y = \text{الانحراف المعياري للبيانات } Y_1, Y_2, \dots, Y_n$$

أن معامل الارتباط المذكور يسمى معامل بيرسون للارتباط كما يمكن كتابة المعادلة على أشكال أخرى كالتالي:

$$r = \frac{n(\sum X_i Y_i) - (\sum X_i)(\sum Y_i)}{\sqrt{n(\sum X_i^2) - (\sum X_i)^2} \sqrt{n(\sum Y_i^2) - (\sum Y_i)^2}}$$

أو

²⁷ محمد صبحي أبو صلاح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، دار جون وايلي وأبنائه نيويورك، 1983، ص 193-194.

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i - n \bar{X} \bar{Y}}{\sqrt{\sum X_i^2 - n \bar{X}^2} \sqrt{\sum Y_i^2 - n \bar{Y}^2}}$$

2. اتجاه الارتباط الخطي

من الممكن رياضياً إثبات أن قيمة r تتراوح بين -1 و 1 ، والتي من خلالها نحدد اتجاه الارتباط كما يلي:

- الارتباط الموجب (الطردي): أي إذا تغير أحد المتغيرين فإن الآخر يتغير في نفس الاتجاه
- الارتباط السالب (العكسي): أي إذا تغير أحد المتغيرين فإن الآخر يتغير في الاتجاه المضاد (المعكس).

3. درجة الارتباط الخطي

أن قيم معامل الارتباط هي التي تحدد درجة الارتباط الخطي فكلما كانت قيمته قريبة من ± 1 كانت هناك علاقة خطية قوية بين المتغيرين وكلما ابتعدت عن ± 1 كانت أقل قوة وإذا كان $r=0$ فهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرين. والجدول التالي يبين أنواع درجة الارتباط.

الجدول (6): درجة الارتباط لمختلف قيم معامل الارتباط.

درجة الارتباط	قيمة معامل الارتباط
ارتباط تام	± 1
ارتباط قوي	من $0.70 \pm$ إلى $0.99 \pm$
ارتباط متوسط	من $0.50 \pm$ إلى $0.69 \pm$
ارتباط ضعيف	من $0.1 \pm$ إلى $0.49 \pm$
لا يوجد ارتباط	0

ملاحظة: إشارة معامل الارتباط تحدد اتجاه الارتباط (+) تدل على ارتباط موجب (طردي)، (-) تدل على ارتباط سلبي (عكسي).

4. دلالة معامل الارتباط (المعنوية):

إذا كان r قريباً من ± 1 فهذا يدل على وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرين وإذا كان $r=0$ فهذا يدل على انعدام العلاقة الخطية، بينما قيم r المتوسطة فيجب اختبار دلالة معامل الارتباط لها كما يلي:

$$t = \frac{r}{\sqrt{(1 - r^2)/(n - k)}}$$

حيث:

 t : اختبار ستيودنت $(n - k)$: درجات الحرية n : حجم العينة k : عدد المعلمات المقدرة.

ويتم هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات عند مستوى دلالة معين:

- فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين $H_0: \rho = 0$ - الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين المتغيرين $H_1: \rho \neq 0$

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يهدف هذا المبحث إلى دراسة المعطيات وتقديرها قياسيا باستخدام برنامج SPSS20، وذلك بهدف تقدير العلاقة وأثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية: (معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة) على حجم الائتمان القطاعي في الجزائر، يتطرق المطلب الأول على الدراسة القياسية من خلال تقديم النتائج، اما المطلب الثاني فيتناول تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها، والذي من خلاله سنقوم بإثبات صحة الفرضيات المدروسة أو نفيها وقبل ذلك نقوم بتقسيم كل فرضية إلى قسمين كما يلي:

1. العلاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان القطاعي بحيث:

- H_0 عدم وجود علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان القطاعي- H_1 وجود علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان القطاعي.

2. العلاقة بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان القطاعي بحيث:

- H_0 عدم وجود علاقة بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان القطاعي- H_1 وجود علاقة بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان القطاعي.

3. العلاقة بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان القطاعي بحيث:

- H_0 عدم وجود علاقة بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان القطاعي- H_1 وجود علاقة بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان القطاعي.

المطلب الأول: تقديم النتائج

من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد ادخال جميع بيانات المتغيرات في البرنامج SPSS20 تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول رقم (7) ومن خلاله كآنت النتائج التالية:

الجدول رقم (7): مصفوفة الارتباط **Matrice de Corrélations**

		se-prév	se-pub	se-ad	T-d'esco	Rés-ob	M-ouv-A	M-ouv-V
se-prév	Pearson Correlation	1	,989**	,158	-,672*	,118	-,495	-,480
	Sig. (2-tailed)		,000	,663	,033	,746	,146	,160
	N	10	10	10	10	10	10	10
se-pub	Pearson Correlation	,989**	1	,165	-,639*	,163	-,501	-,486
	Sig. (2-tailed)	,000		,649	,047	,652	,140	,154
	N	10	10	10	10	10	10	10
se-ad	Pearson Correlation	,158	,165	1	-,093	-,293	,596	,607
	Sig. (2-tailed)	,663	,649		,798	,411	,069	,063
	N	10	10	10	10	10	10	10
T-d'esco	Pearson Correlation	-,672*	-,639*	-,093	1	,460	,234	,226
	Sig. (2-tailed)	,033	,047	,798		,181	,516	,530
	N	10	10	10	10	10	10	10
Rés-ob	Pearson Correlation	,118	,163	-,293	,460	1	-,357	-,353
	Sig. (2-tailed)	,746	,652	,411	,181		,311	,317
	N	10	10	10	10	10	10	10
M-ouv-A	Pearson Correlation	-,495	-,501	,596	,234	-,357	1	1,000**
	Sig. (2-tailed)	,146	,140	,069	,516	,311		,000
	N	10	10	10	10	10	10	10
M-ouv-V	Pearson Correlation	-,480	-,486	,607	,226	-,353	1,000**	1
	Sig. (2-tailed)	,160	,154	,063	,530	,317	,000	
	N	10	10	10	10	10	10	10

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

M-ouv-A : سياسة السوق المفتوحة (شراء السندات)

se-privé : القطاع الخاص

M-ouv-V : سياسة السوق المفتوحة (بيع السندات)

se-ad : القطاع الإداري

Pearson Correlation : معامل الارتباط

Rés-ob : الاحتياطي الإلزامي

Sig. (2-tailed) : دلالة معامل الارتباط (p-value)

se-pub : القطاع العام

N : حجم العينة (عدد السنوات)

T-d'esco : معدل إعادة الخصم

1. علاقة معدل إعادة الخصم بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تساوي -0.672 وهو ارتباط متوسط بقيمة دلالة تساوي $p = 0.033$ وهي أقل من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

2. علاقة معدل إعادة الخصم بحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام تساوي -0.639 وهو ارتباط متوسط بقيمة دلالة تساوي $p = 0.047$ وهي أقل من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام.

3. علاقة معدل إعادة الخصم بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري تساوي -0.093 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.798$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري.

4. علاقة الاحتياطي الإلزامي بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تساوي 0.118 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.746$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

5. علاقة الاحتياطي الإلزامي بحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام تساوي 0.163 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.652$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام.

6. علاقة الاحتياطي الإلزامي بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري تساوي -0.293 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.411$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري.

7. علاقة سياسة السوق المفتوحة بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل سياسة السوق المفتوحة حالة العرض (بيع الأوراق المالية) وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تساوي -0.495 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.146$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05، ونفس الملاحظة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة حالة الشراء (شراء الأوراق المالية) حيث سجل معامل الارتباط قيمة تساوي -0.480 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.160$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

8. علاقة سياسة السوق المفتوحة بحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل سياسة السوق المفتوحة حالة العرض (بيع الأوراق المالية) وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام تساوي -0.501 وهو ارتباط متوسط بقيمة دلالة تساوي $p = 0.140$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05، ونفس الملاحظة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة حالة الشراء (شراء الأوراق المالية) حيث سجل معامل الارتباط قيمة تساوي

-0.486 وهو ارتباط ضعيف بقيمة دلالة تساوي $p = 0.154$ وهي أكبر بكثير من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام.

9. علاقة سياسة السوق المفتوحة بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري:

انطلاقاً من النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل سياسة السوق المفتوحة حالة العرض (بيع الأوراق المالية) وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري تساوي 0.596 وهو ارتباط متوسط بقيمة دلالة تساوي $p = 0.069$ وهي أكبر من نسبة المعنوية 0.05، ونفس الملاحظة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة حالة الشراء (شراء الأوراق المالية) حيث سجل معامل الارتباط قيمة تساوي 0.607 وهو ارتباط متوسط بقيمة دلالة تساوي $p = 0.063$ وهي أكبر من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

يسعى هذا المطلب إلى تحديد مختلف نتائج الدراسة في المطلب الأول ومن ثم مناقشتها اقتصادياً بهدف تحديد صحة الفرضيات المطروحة ومدى فعاليتها في الواقع الاقتصادي الجزائري.

الفرع الأول: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة القياسية لأثر تغير كل من معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي، وسياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع من القطاعات قيد الدراسة تم التوصل على النتائج التالية:

1. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).
2. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).
3. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).

4. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017)
5. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017)
6. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017)
7. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).
8. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).
9. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

- وجود علاقة عكسية معنوية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2008-2017):

نلاحظ من خلال النتائج الاحصائية المتحصل عليها وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية وهي علاقة عكسية، بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث تغير معدل إعادة الخصم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 67,2 بالمئة، ونلاحظ أن هذه النتيجة المتوصل إليها تتوافق مع الدراسات السابقة وما جاء في النظريات الاقتصادية التي تعتبر أن سعر الفائدة هو ثمن للنقود (النظرية الكينزية، والنيوكينزية والنقدية الحديثة) فارتفاع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع الفوائد المفروضة على القروض مما يجعل من تكلفة التمويل باستعمال الديون مرتفعة وعليه يقوم القطاع الخاص بخفض استثماراته وبذلك تجديد القروض أو حتى طلب قروض جديدة، وعليه فإن تغير معدل إعادة الخصم واسعار الفائدة في السوق ستؤدي بالضرورة إلى تغير هيكل القروض الممنوحة في السوق، حيث تغير سعر إعادة الخصم سيؤدي إلى تغير حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، كما نلاحظ من خلال النتائج مدى فعالية معدل إعادة الخصم في التأثير على القروض الموجهة للقطاع الخاص نظرا لكونه مستقرا نسبيا خلال فترة الدراسة 4% من 2008 إلى 2015، و بمجرد تغيره إلى 3.5 سنة 2016 و 3.75

سنة 2017 ظهر اثره واضحا على حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص وبهذا نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 أي أن هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- وجود علاقة عكسية معنوية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة (2008-2017):

نلاحظ من خلال النتائج الاحصائية المتحصل عليها وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية وهي علاقة عكسية، بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث تغير معدل إعادة الخصم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 63.9 بالمئة، ونلاحظ أن هذه النتيجة المتوصل إليها تتوافق مع ما جاء في النظريات الاقتصادية التي تعتبر أن سعر الفائدة هو ثمن للنقود (النظرية الكينزية، والنيوكينزية والنقدية الحديثة) فارتفاع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع الفوائد المفروضة على القروض مما يجعل من تكلفة التمويل باستعمال الديون مرتفعة وعليه يقوم القطاع العام بخفض استثماراته وبذلك تجديد القروض أو حتى طلب قروض جديدة، وعليه فإن تغير معدل إعادة الخصم واسعار الفائدة في السوق ستؤدي بالضرورة إلى تغير هيكل القروض الممنوحة في السوق، حيث تغير سعر إعادة الخصم سيؤدي إلى تغير حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، غلا أن هذا الأثر كان أقل مقارنة بالقطاع الخاص كون القطاع العام يحظى بالأفضلية في التمويل كونه يستهدف المشاريع ذات أولوية تستهدف خطة التنمية المسطرة من طرف الدولة، وبالمقابل نلاحظ من خلال النتائج مدى فعالية معدل إعادة الخصم في التأثير على القروض الموجهة للقطاع العام نظرا لكونه مستقرا نسبيا خلال فترة الدراسة 4% من 2008 إلى 2015، وبمجرد تغيره إلى 3.5 سنة 2016 و3.75 سنة 2017 ظهر اثره واضحا على حجم القروض الممنوحة للقطاع العام وبهذا نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 أي أن هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري في الجزائر خلال الفترة (2008-2017):

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل نلاحظ أنها بدون دلالة إحصائية وهذا يدل على عدم وجود علاقة إحصائية بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري في الجزائر خلال الفترة المدروسة، بحيث أي تغيير في معدل إعادة الخصم مهما كان لا يؤثر على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري، بحيث نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة لقطاع الإدارة كان ضئيلا مقارنة بالقطاعات الأخرى بحيث كان لا يتجاوز 0.02% من إجمالي القروض في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة وهذا راجع لكون هذا القطاع يعمل من طرف الخزينة العمومية وبالتالي لا يحتاج إلى التمويل

البنكي ولهذا لا يتأثر بالتغير في معدل إعادة الخصم، وبهذا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي ليست هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017):

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل نلاحظ أنها بدون دلالة إحصائية وهذا يدل على عدم وجود علاقة إحصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة المدروسة، بحيث أن التغير في معدل الاحتياطي الإلزامي لم يؤثر على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، رغم التغيرات التي طرأت عليه خلال هذه الفترة انطلاقا من 8 % سنة 2008 وصولا إلى 12 % سنة 2015، وهذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري كان يشهد فائض في السيولة خلال هذه الفترة وبالتالي البنوك التجارية لم تكن بحاجة إلى اللجوء إلى البنك المركزي خلال هذه الفترة نظرا لتمتعها بفائض في السيولة فمثلا إجمالي الودائع لدى البنوك سنة 2008 كانت قيمته 4937.9 مليار دينار مقابل إجمالي القروض الذي كانت قيمته 2615.50 مليار دينار، أي ما يعادل تقريبا ضعف إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد الجزائري خلال نفس السنة، ونلاحظ نفس الشيء إذا قارنا متوسط إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة والذي كانت قيمته 6846.26 مليار دينار، مقابل متوسط إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والذي كانت قيمته 5249.49 مليار دينار سنويا في نفس الفترة.

وبهذا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي ليست هناك علاقة بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017):

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل نلاحظ أنها بدون دلالة إحصائية وهذا يدل على عدم وجود علاقة إحصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة، بحيث أن التغير في معدل الاحتياطي الإلزامي لم يؤثر على حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام، رغم التغيرات التي طرأت عليه خلال هذه الفترة انطلاقا من 8 % سنة 2008 وصولا إلى 12 % سنة 2015، وهذا راجع للفائض في السيولة لدى المصارف خلال هذه الفترة إضافة إلى إيقاف البنك المركزي لعمليات استرجاعها في 2016 بعد قيامه بالتخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص مما حفز المصارف على طرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين المصارف مع استفادتها من تخفض معدل

الاحتياطي الإجباري من 12% إلى 8% في نفس السنة، إضافة إلى التعامل مع تمويل مشاريع القطاع العام بنوع من الاستثنائية والخصوصية.

وبهذا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي ليست هناك علاقة بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع العام.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري، في الجزائر خلال الفترة (2008-2017)

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل نلاحظ أنها بدون دلالة إحصائية وهذا يدل على عدم وجود علاقة إحصائية بين الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري في الجزائر خلال الفترة المدروسة، بحيث أن التغير في معدل الاحتياطي الإلزامي لم يؤثر على حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع وهذا راجع لكون هذا القطاع يمول من طرف الخزينة العمومية وبالتالي لا يحتاج إلى التمويل البنكي ولهذا لا يتأثر بالتغير في معدل الاحتياطي الإلزامي، وبهذا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي ليست هناك علاقة بين معدل الاحتياطي الإلزامي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الإداري.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان القطاعي (القطاع الخاص، العام، والإداري) في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل عليها نلاحظ أن هناك ارتباطا متوسطا بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاعات الثلاث لكن بدون دلالة إحصائية كونها أكبر من نسبة المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم وجود علاقة إحصائية بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاعات الثلاث في الجزائر خلال الفترة المدروسة، والذي من بين أسبابه عدم لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي والتي من ألياتها عملية إعادة الشراء في السوق النقدية وهذا راجع لفائض السيولة على مستوى السوق النقدية خاصة في الفترة 2008-2012.

وبهذا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي ليست هناك علاقة بين سياسة السوق المفتوحة وحجم الائتمان الممنوح للقطاعات الثلاثة.

نتائج اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية لها علاقة مع السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال معالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، كما أن التحول من التسيير الإداري المركزي إلى اقتصاد السوق وصدور قانون النقد والقرض ساهم إلى حد ما في تفعيل دور السياسة النقدية في الجزائر، رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر.

الفرضية الأولى: يتعلق حجم الائتمان القطاعي بالأسعار فائدة المفروضة على القروض

نؤكد صحة الفرضية، فقد توصلنا في الجزء التطبيقي من خلال تتبع الائتمان القطاعي في الجزائر ودراسة العلاقة الاحصائية إلى أن هيكل الائتمان القطاعي يتعلق بسعر إعادة الخصم الذي يعرف أيضا بسعر الفائدة المركزي الذي يفرض عند إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي والذي بدوره يؤثر أسعار الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة من طرف البنوك للاقتصاد بمختلف قطاعاته، كما أن النتائج أثبتت أيضا بأن العلاقة كانت أكثر مع كل من القطاع العام، والقطاع الخاص، ولا يؤثر على القطاع الإداري كونه يمول من طرف الخزينة العمومية ولا يلجأ للاقتراض.

- الفرضية الثانية يتأثر هيكل الائتمان الممنوح بكل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة التي يطبقها البنك المركزي

ننفي صحة الفرضية، فقد توصلنا في الجزء التطبيقي من خلال تتبع الائتمان القطاعي في الجزائر ودراسة العلاقة الاحصائية إلى أن هيكل الائتمان القطاعي ليست له علاقة مع كل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة، ماعدا معدل إعادة الخصم بينما كل من الاحتياطي الإلزامي والسوق المفتوحة، فقد أثبتت النتائج عدم وجود علاقة، معنوية إحصائية أكبر من 05% وهذا راجع للفائض في السيولة الذي كانت تتمتع به البنوك خلال هذه الفترة وبالتالي عدم لجوئها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر وبالتالي الاحتياجات الظرفية لبعض البنوك لتشكيل احتياطياتها الاجبارية يتم تغطيتها في السوق النقدية البنينة للبنوك كما يرجع أيضا إلى دور البنك المركزي في تفعيل كل أداة على حدا حسب ما يتلاءم مع أهدافه.

الفرضية الثالثة يعتبر التحكم في سعر إعادة الخصم كفيلا بتوجيه والتحكم في الائتمان القطاعي في الجزائر

نؤكد صحة الفرضية، فقد توصلنا في الجزء التطبيقي من خلال تتبع الائتمان القطاعي في الجزائر ودراسة العلاقة الاحصائية إلى أن التحكم في سعر إعادة الخصم يمكن البنك المركزي من توجيه والتحكم في الائتمان القطاعي في الجزائر من خلال معدل إعادة الخصم، فقد أثبتت النتائج أنها أداة فعالة في التأثير على الائتمان المصرفي بصفة

خاصة على كل من القطاع العام، والقطاع الخاص، كون القطاع الإداري يمول من طرف الخزينة العمومية ولا يلجا للاقتراض.

من خلال مناقشة النتائج المتوصل إليها نجد أن معدل إعادة الخصم هي الأداة الوحيدة التي لها علاقة وتؤثر على حجم الائتمان القطاعي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، أي أنها الأداة الفعالة في التأثير على حجم الائتمان القطاعي، وهذا ما يثبت صحة كل من الفرضيتين الأولى والثالثة، وبهذا نكون قد رفضنا الفرضية الثانية التي تقول أن هناك علاقة بين باقي أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة وحجم الائتمان القطاعي.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال القيام بدراسة تطبيقية لدور السياسة النقدية ممثلة في ادواتها الكمية (معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة) في التأثير على هيكل الائتمان لدى البنوك التجارية ممثلا في حجم الائتمان القطاعي الممنوح (القطاع الخاص، القطاع العام، القطاع الإداري) وذلك باتباع منهجية الاقتصاد القياسي، ثم تحديد المتغيرات المدروسة والتعرف على تطوراتها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة وهي (2008-2017) بالاعتماد على مصادر مختلفة ثم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS20 بالاعتماد على الارتباط الخطي وإخراج المتغيرات في شكل مصفوفة ارتباط ليتم معالجتها باستخدام معايير إحصائية واقتصادية لمعرفة ما إذا كانت تتوافق مع الفرضيات الموضوعية مسبقا.

وباتباع الخطوات السالفة الذكر توصلنا إلى تحديد العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وهيكل الائتمان لدى البنوك التجارية وهذا من خلال اثبات صحة فرضية واحدة من الفرضيات المطروحة في بداية هذا الفصل والتي تساعدنا في الإجابة على فرضيات الدراسة الأساسية والتي تنص على وجود علاقة بين معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان القطاعي، بينما تم رفض الفرضيات الأخرى.

الخاتمة

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة و الكشف عن دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان المصرفي، وقد قمنا بتقسيمه إلى فصلين، قدمنا في الفصل الأول مدخلا للإطار النظري للدراسة، فكان لابد أن ندرس السياسة النقدية وماهيتها وأدواتها بالإضافة إلى هيكل الائتمان المصرفي وكل ما يتعلق به، والإشارة للعلاقة الموجودة بين هذا الأخيرة و السياسة النقدية، لإعطاء نظرة حول موضوع الدراسة، كما اشرفنا للدراسات التي تطرق إليها سابقينا ومقارنتها بالدراسة التي قمنا بها، وقد حاولنا من خلال دراستنا أن نعرض دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان المصرفي خلال الفترة (2008-2017) وذلك بقيامنا بدراسة ميدانية من خلال تحليل البيانات و الجداول وتحليل المتغيرات دراستنا و اعتمدنا في هذا على مصفوفة الارتباط من أجل الوصول للعلاقة بين هيكل الائتمان و السياسة النقدية .

- نتائج الدراسة: توصلت على النتائج التالية

- 1- معدل إعادة الخصم تأثير على هيكل الائتمان القطاعي وهذا عن طريق قيام البنك المركزي بتغيير معدل إعادة الخصم في الاتجاهين (الرفع أو التخفيض) فيؤدي هذا التغيير بالبنوك التجارية إلى تغيير معدلات الفائدة في نفس الاتجاه، وهذا ما يؤثر عكسيا على حجم القروض الممنوحة، وبالتالي كانت الأداة الأكثر نجاعة في التأثير على الائتمان، وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة بحيث أن نفس الأداة كان لها أثر على تكلفة الائتمان كما جاء في دراسة **J. BAUDE** .
- 2- أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر هي في العادة أدوات كمية وليست نوعية.
- 3- فترة الرواج التي مر بها الاقتصاد الجزائري وفائض السيولة لدى البنوك التجارية خلال هذه الفترة أثر سلبا على فعالية بعض من أدوات السياسة النقدية، ونفس الأدوات تم الإشارة إلى عدم فعاليتها (الاحتياطي القانوني) في الدراسة السابقة لحاجي سمية من خلال دراسة دور السياسة النقدية في اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.
- 4- حث البنوك على تقديم القروض والدعم لبعض المشاريع والمؤسسات سواء في القطاع العام (المؤسسات الحيوية، المشاريع ذات الأولوية،..) أو القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،...) يؤثر سلبا على تطبيق السياسة النقدية وفعالية بعض أدواتها.

- اقتراحات وتوصيات

استنادا إلى نتائج الدراسة يمكن عرض بعض المقترحات والتوصيات

- 1- تفعيل وتوسيع استخدامات أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي مثل إعادة الخضم من أجل التحكم في الائتمان المصرفي.
- 2- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتناسب وظروف الدولة واقتصادها.
- 3- العمل على إنشاء سوق مالية حقيقية وتطوير الجهاز المصرفي ومنح البنك المركزي استقلالية أكبر تسمح له بأداء وظائفه وتفعيل السياسة النقدية للتأثير على الاحتلالات الاقتصادية.
- 4- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (النوعية).

أفاق الدراسة:

بعد التطرق لموضوع الدراسة والطرق المستخدمة فيه يمكن رؤية الأفاق التالية:

- توسيع عينة الدراسة لتشمل أثر أدوات السياسة النقدية المباشرة
- دراسة قياسية لأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية أدوات السياسة النقدية.
- استخدام نموذج يسمح بالتنبؤ بقيم أدوات السياسة النقدية التي تحقق الأهداف.

قائمة

المراجع

1-الكتب

- الزبيري، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الورقة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006
- جميل احمد توفيق، على شريف بقة، الإدارة المالية، الدار الجامعية، بيروت، 1998
- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004
- عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلال البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013
- عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة، الأردن، 1999
- عصام عزيز الشريف، مقدمة الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981
- محمد صبحي ابو صلاح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، دار جون وأيلي وأبنائه، نيويورك، 1983

2-البحوث العلمية

- احمد عبد الحافظ عبد الوهاب معين، دور السياسة النقدية في التأثير هيكل الائتمان بالبنوك في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001
- بوروشة كريمة، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2015
- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، أطروحة دكتورا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016
- خطيب منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس المخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004
- دالي سعيدة، أثر السياسة النقدية على حركة رؤوس الاموال في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014
- دخينات رانيا، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، ماستر أكاديمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014
- زينب زواوي فرحات، دراسة سببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2015.

- صلاح الدين كروش، البحث عن مثالية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015
- ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

3-المجلات والمقالات:

- د. بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، كلية العلوم التجارية والحقوق، جامعة مستغانم (بدون تاريخ النشر).
- صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية - أدوات والأهداف -، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 3، 2013
- عبد المجيد الدغم، ماهر أمين، إيمان نجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 03، 2006
- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014
- د. مصيطفى عبد اللطيف، مطبوعة في مقياس النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.

4- التقارير

- الديوان الوطني للإحصاء " ONS "، الجزائر بالأرقام نتائج نتائج 2013-2015، رقم 46 نشرة 2016.
- الديوان الوطني للإحصاء " ONS "، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقارير السنوية من 2008 إلى 2017
- بنك الجزائر، التقارير الثلاثية، لسنوات 2008 إلى 2017.

1. المجلات والمقالات:

- J. BAUDE, Quel impact de la politique monétaire sur le coût du crédit aux entreprises en outre-mer ?, INSTITUT D'EMISSION D'OUTRE-MER- Décembre 2007.

1. التقارير:

- Office National des Statistiques-Algérie, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2011 à 2016

الفهرس

I	الإهداء
III	شكر وعرفان
IV	ملخص الدراسة
VI	قائمة المحتويات
VIII	فهرس الجداول
62	فهرس الإشكال
62	الرموز والاختصارات
أ	المقدمة
و	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية وهيكل الائتمان البنكي
1	تمهيد
2	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
2	المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
2	الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها حسب مدارس الفكر الاقتصادي
5	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
6	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية
10	الفرع الرابع: قنوات السياسة النقدية
12	المطلب الثاني: الإطار النظري لهيكل الائتمان البنكي
12	الفرع الأول: مفهوم الائتمان البنكي
13	الفرع الثاني: أنواع الائتمان البنكي
15	الفرع الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان البنكي
17	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بهيكل الائتمان
18	الفرع الأول: تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية
19	الفرع الثاني: تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
19	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
19	المطلب الأول: الدراسات السابقة
20	الفرع الأول: دراسات محلية

23	الفرع الثاني: دراسات أجنبية
28	خلاصة الفصل
29	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
31	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
31	الفرع الأول: وصف متغيرات الدراسة
39	الفرع الثاني طريقة جمع البيانات
39	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة
39	الفرع الأول: مفهوم الارتباط الخطي
42	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
43	المطلب الأول: تقديم النتائج
46	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
46	الفرع الأول: نتائج الدراسة
47	الفرع الثاني: مناقشة النتائج
53	خلاصة الفصل الثاني
54	الخاتمة
57	قائمة المراجع
61	الفهرس